



جامعة أحمد دراية - أدرار
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير



قسم علوم تجارية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

شعبة : مالية ومحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

العنوان

دور المحاسبة التحليلية في تحديد سياسة التسعير للمؤسسة
الاقتصادية

- دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية -

إعداد الطلبة:

- بوتدارة خيرة

- بكة صالحة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
بن مسعود محمد	أستاذ محاضر - أ	رئيسا
بلوافي عبد المالك	أستاذ مساعد - أ	مشرفا
مونه يونس	أستاذ مساعد - أ	مناقشا

السنة الجامعية : 2019/2018



إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على المصطفى الحمد لله أن وفقني لإتمام هذا العمل

قال الله تعالى

(وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴿٢٤﴾)

الآية 24 سورة الإسراء

إلى من أنتظرتني تسعة أشهر واستقبلتني بدموعها وفرحتها وربتني على حساب صحتها نبع الحنان ورمز الوفاء ووجود

العطاء عند البلاء حبيبتي وكياني **أمي** الحبيبة أطال الله في عمرها

إلى من كنت وسأبقى أرفع رأسي به دوما صاحب الفضل الذي حضني بسور الإيمان ثم زينني بطيب الأخلاق أميري ورمز

الشجاعة **أبي** أطال الله في عمره

إلى قرّة عيني شريك حياتي **زوجي** الغالي حفظه الله ورعاه وجعله لي خير أبناء آدم

إلى كل أخواني وأخواتي وأخص بالذكر حبيباتي من لهم المكانة الأكبر في قلبي العينان عبدالله وعائشة اللذان سيبقيان

صغيران مهما كبيرا

إلى الأخت التي لم تلدها أمي بلسم الروح ورفيقة الدرب صديقتي الغالية (**خيرة**)

إلى عائلة زوجي كل بأسمه

إلى كل من علمني حرفا ولقنني علما نافعا أساتذتي ومعلمي الأفاضل إلى كل من مد لي يد العون من قريب وبعيد



صالحة

إهداء

الحمد لله الذي وهبني الحياة ووفقتني الى طلب العلم، الحمد لله الذي أنار لي بنوره

الظلمات وبارك لي في انجاز هذا العمل أما بعد:

قال تعالى " وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴿٢٣﴾ "

الآية 23 سورة الإسراء

أهدي ثمرة جهدي الى:

من ربتي وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات، إلى اغلى الناس أمي الحبيبة حفظها الله ورعاها الى الذي رباني على الاخلاق والفضيلة وشممني بالعطف والحنان وتحمل عبئ الحياة حتى لا احس بالحرمان، أبي العزيز حفظه الله واطال في عمره.

إلى من رباني منذ الصغر بطيبة قلبه وحنانه، إلى سند العائلة جدي الغالي اطال الله في عمره. إلى صديقتي التي هي نعم الاخت والصديقة والحميمة (صالحة) وإلى كل صديقتي اللواتي وقفن معي دون

إستثناء

إلى إخواني وأخواتي (ع الله - ع الكريم - ع القادر- خديجة *سعيدة *فاطمة)

إلى أعمامي وزوجاتهم وأبنائهم كلهم دون إستثناء وإلى خالي وخالاتي وأبنائهم

إلى تلك الوجوه البريئة والقلوب الصافية التي لا تحمل حقدًا البراعم الصغار (عائشة *كوثر *محمد)

إلى كل من علمني حرفاً منذ الصغر من الابتدائي حتى الجامعة خاصةً شيوخ المدرسة القرآنية

إلى كل من زل القلم عنه ونسي كتابته وكان له يد في إنجاز هذا العمل وساعدني من قريب وبعيد

خيرة

شكر وعرافان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تستطيعوا فادعوا له". نشكر المولى عز وجل على منحنا نعمة العقل والصحة وأمدنا بالقدرة على إنجاز هذا العمل المتواضع.

أتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير و العرفان للأستاذ الفاضل بلواقي عبد المالك على قبوله الإشراف على هذا العمل و على كل ما أسهم به من توجيهات و نصائح من خلال متابعته لهذا العمل متمنين له كل التوفيق و النجاح في مسيرته العلمية و العملية .

كما نتوجه بالشكر للسادة الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تكرمهم قبول و تحمل عناء قراءة و تمحيص و مناقشة هذه المذكرة.

كما نتوجه بالشكر إلى جميع أساتذة كليتنا وإلى كل من أعاننا ولو بالشيء القليل في إتمام هذا العمل

المتواضع كما نشكر كل أساتذتنا الأجلاء الذين تلقينا عنهم مبادئ البحث العلمي عبر كامل مشوارنا الدراسي الجامعي والذين ساهموا في تطيرنا و إضافة الكثير إلى رصيدنا العلمي و المعرفي. ونشكر كذلك جميع المسؤولين والموظفين في جميع المؤسسات الإقتصادية التي توجهنا إليها على حسن

تعاملهم معنا ومد يد العون متمنين لهم كل النجاح في مشوارهم المهني .

الفهرس

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر
-	فهرس المحتويات
-	قائمة الجداول
-	قائمة الأشكال
-	قائمة الملاحق
أ - ج	المقدمة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية لعلاقة المحاسبة التحليلية بسياسة التسعير	
04	تمهيد
10- 05	المبحث الأول: المفاهيم النظرية للمحاسبة التحليلية وسياسة التسعير
05	المطلب الأول: مفاهيم نظرية حول المحاسبة التحليلية وسياسة التسعير
05	أولاً: مفاهيم حول المحاسبة التحليلية
07	ثانياً: مفاهيم حول سياسة التسعير
10	المطلب الثاني: علاقة المحاسبة التحليلية بسياسة التسعير (مدخل نظري)
14-11	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
11	المطلب الأول: عرض الدراسات
13	المطلب الثاني: أوجه التشابه والاختلاف
15	خلاصة الفصل
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية	
16	تمهيد
22 - 17	المبحث الأول: الطريقة والأدوات والنموذج المتبع
17	المطلب الأول : مجتمع وعينة الدراسة
17	أولاً : مجتمع الدراسة
17	ثانياً: إختيار عينة البحث
18	ثالثاً: شرح متغيرات الدراسة
18	رابعاً: نموذج الدراسة
19	المطلب الثاني : تحليل البيانات و النمذجة

فهرس المحتويات

19	أولاً: أداة جمع البيانات وتحليلها
20	ثانياً: إعداد الإستبيان
20	ثالثاً: إجراءات صدق وثبات الأداة
43 – 23	المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج
23	المطلب الأول: عرض نتائج الإستمارة
23	أولاً: وصف خصائص عينة الدراسة
28	ثانياً: حساب المتوسط المرجح والانحراف المعياري لإجابات العينة على أسئلة الاستبيان حسب سلم ريكارت الخماسي
36	ثالثاً: قياس صدق الإتساق الداخلي لفقرات الدراسة
38	المطلب الثاني: تفسير و إختبار الفرضيات
38	أولاً: إختبار التوزيع الطبيعي
40	ثانياً: إختبار التباين الأحادي (ANOVA(one way anova)
41	ثالثاً: إختبار الإنحدار المتعدد
43	رابعاً: إختبار فرضيات الدراسة
45	خلاصة الفصل
46	خاتمة
-	قائمة المراجع والمصادر
-	الملاحق
-	الملخص

قائمة الجداول

الصفحة	إسم الجدول	رقم الجدول
7	العلاقة بين المحاسبة التحليلية والمحاسبة العامة	(1_1)
17	الاستبيانات الموزعة والمسترجعة	(1_2)
20	الدرجة الموافقة لكل إجابة	(2_2)
21	معامل الثبات للمحور الأول	(3_2)
21	معامل الثبات للمحور الثاني	(4_2)
21	معامل الثبات للمحورين	(5_2)
22	تحديد معامل ثبات وصدق أداة الدراسة	(6_2)
23	توزيع عينة الدراسة حسب الملكية	(7_2)
24	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	(8_2)
25	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي	(9_2)
26	توزيع عينة الدراسة حسب نوع النشاط	(10_2)
27	توزيع عينة الدراسة حسب عدد العمال	(11_2)
28	المتوسط المرجح للمقياس	(12_2)
29	متوسط وإنحراف عبارات المحور الأول	(13_2)
29	متوسط وإنحراف عبارات المحور الثاني	(14_2)
30	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري للمحور الأول من الدراسة	(15_2)
32	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري للمحور الثاني من الدراسة	(16_2)
36	معامل الارتباط بيرسون لعبارات المحور الأول	(17_2)
36	معامل الارتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني	(18_2)
37	معامل الارتباط بيرسون بين المحورين	(19_2)
38	إختبار التوزيع الطبيعي للمحور الأول	(20_2)

قائمة الجداول

39	إختبار التوزيع الطبيعي للمحور الثاني	(21_2)
40	تحليل التباين الأحادي ANOVA	(22_2)
41	معامل التحديد والارتباط	(23_2)
41	تحليل ANOVA(a)	(24_2)
42	Coefficients(a)	(25_2)
43	نتائج اختبار (One-Sample Test) لفرضيات الدراسة	(26_2)

قائمة الأشكال

الصفحة	إسم الشكل	رقم الشكل
19	نموذج الدراسة	(1_2)
24	توزيع عينة الدراسة حسب الملكية	(2_2)
25	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	(3_2)
26	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي	(4_2)
27	توزيع عينة الدراسة حسب نوع النشاط	(5_2)
28	توزيع عينة الدراسة حسب عدد العمال	(6_2)
39	التوزيع الطبيعي للمحور الأول	(7_2)
40	التوزيع الطبيعي للمحور الثاني	(8_2)

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	إستمارة إستبيان
02	مخرجات SPSS
03	مؤسسات الدراسة

مقدمة

تمهيد:

إن التطور الذي يشهده العالم نتيجة للتطورات التكنولوجية في مجال الأعمال الإدارية مع الأخذ بعين الاعتبار تطورها المتسارع، يعتبر كأحد أسباب التغيرات الجوهرية في بيئة الأعمال التي تمتاز بحدة المنافسة على المستوى المحلي والعالمي، أدى بالمؤسسات إلى محاولة التكيف مع هذه التغيرات للمحافظة على مكانتها في السوق، و البحث عن حلول للمشاكل التي تواجه المؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار تحقيق أهدافها المسطرة، و التي تتلخص في العمل على تحقيق مكان في السوق.

و من أجل تحقيق ذلك لا بد من اعتماد طرق وأساليب للحصول على المعلومات و البيانات الكافية عن المؤسسة ومحيطها لاتخاذ القرارات المناسبة، في الوقت و المكان المناسبين، التي تسمح ببقائها و منافسة نظيراتها من المؤسسات المحلية و الشركات العالمية الأخرى، و من أهم هذه الطرق نجد المحاسبة التحليلية (محاسبة التكاليف) و التي تكمن أهميتها في سد العجز الحاصل في المحاسبة العامة التي أصبحت عاجزة عن إمداد المؤسسة بالبيانات خاصة مع تعقد أنواع الأعباء والمصاريف المرتبطة بنشاط المؤسسة بغض النظر عن حجمها. كما أنها تقوم بعملية جمع المعلومات و معالجتها و تحليل بيانات التكاليف. و من المعلوم أن التسيير الجيد لإمكانيات و موارد المؤسسة يتطلب وجود و توفير معلومات صحيحة، دقيقة، مفصلة و ملائمة ، يتم الحصول عليها من مصادر متنوعة موضوعية و موثوقة ، بحيث يعتمد عليها

المسير في اتخاذ القرارات و وضع السياسات و الاستراتيجيات التي تعزز من المكانة التنافسية للمؤسسة في السوق فيجب على المؤسسة وضع استراتيجية واضحة و كذلك إستعمال تقنيات تسيير منظمة و فعالة تضمن للمسير تزويده بالمعلومات الملائمة خاصة المعلومات المتعلقة بالتكاليف التي تتحملها المؤسسة أثناء نشاطها فالمحاسبة التحليلية تمثل عامل أساسي يسمح للمسير باتخاذ قرار التسعير و بالتالي تحديد سياسة تسعير تتلائم مع نشاط المؤسسة.

✓ الإشكالية:

من خلال هذا المنطلق يمكننا ان نطرح الاشكالية التالية:

ما هو دور المحاسبة التحليلية في تحديد سياسة التسعير للمؤسسة الاقتصادية؟

للإجابة على هذه الاشكالية يمكننا طرح التساؤلات التالية:

✓ الأسئلة الفرعية:

- ماهي ضرورة وجود المحاسبة التحليلية في المؤسسة الاقتصادية؟

- هل توجد عوامل تؤثر في سياسة التسعير؟

✓ الفرضيات:

للإجابة على الأسئلة المطروحة نقترح الفرضيات التالية:

- يعتبر وجود المحاسبة التحليلية في المؤسسات الاقتصادية أمر ضروري كونها تهدف إلي جمع البيانات وتحديد تكلفة كل وحدة من وحدات الإنتاج.
- توجد عوامل داخلية تؤثر بشكل أساسي في قرارات التسعير كما توجد كذلك عوامل خارجية مثل عامل المنافسة تؤثر في سياسة التسعير.

✓ أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة من الناحية العلمية في كون موضوع البحث يسلط الضوء حول طبيعة العلاقة بين متغيرين هما المحاسبة التحليلية وسياسة لتسعير، باعتبار أن المحاسبة التحليلية لها مكانة في المؤسسة الاقتصادية كما أن تحديد سياسة تسعير مناسبة يضمن للمؤسسة مكانتها التنافسية في السوق.

✓ أهداف البحث:

تتلخص أهداف البحث في ما يلي:

- التعرف على المحاسبة التحليلية وسياسة التسعير بشكل عام و محاولة إبراز الدور الذي تلعبه المحاسبة التحليلية في المؤسسة الاقتصادية وعلاقتها بالمحاسبة العامة.
- تلخيص أهم العوامل التي تؤثر في سياسة التسعير بشكل أساسي
- توضيح العلاقة التي تربط المحاسبة التحليلية بسياسة التسعير

✓ دوافع اختيار الموضوع:

من بين الأسباب التي جعلتنا نختار هذا الموضوع هي:

- نوع التخصص العلمي وهو مالية المؤسسة و موضوع البحث يميل نحو هذا التخصص
- الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع ومعرفته جيداً
- التعرف على أهمية استعمال محاسبة التكاليف في المؤسسات الاقتصادية

✓ حدود الدراسة:

- الحدود الزمنية: امتدت الحدود الزمنية لدراسة هذا الموضوع خلال الفترة الممتدة من 22 ابريل 2019الي غاية 25 ابريل 2019 حيث قمنا خلال هذه الفترة بتوزيع إستمارة الإستبيان على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية و إعادة جمعها من المؤسسات، و كذلك إجراء بعض المقابلات الشخصية بغرض توضيح محتوى الإستبيان و طرح بعض الأسئلة حول المؤسسة.
- الحدود المكانية: شملت هذه الدراسة مجتمع يتكون من مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية ادرار ذات الأنشطة المختلفة.

وتتمثل محددات البحث فيما يلي:

تهدف المحاسبة التحليلية الى تحديد التكاليف و كذلك مساعدة الإدارة في تحديد الأسعار، و من بين وظائفها نجد الوظيفة التحليلية والتحفيزية، و من بين العوامل الداخلية المؤثرة في سياسة التسعير نجد

عامل المزيج التسويقي و عامل التكلفة، أما العوامل الخارجية نجد عامل مرونة الطلب و العوامل الاقتصادية.

✓ المنهج المتبع:

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي و التحليلي بغرض الإجابة على إشكالية الدراسة و الأسئلة الفرعية، حيث قمنا باتباع المنهج الوصفي في الفصل الاول الخاص بالأدبيات النظرية و وصف المفاهيم الخاصة بالمحاسبة التحليلية و سياسة التسعير، أما المنهج التحليلي استخدم في الفصل الثاني الخاص بالدراسة الميدانية، حيث قمنا بتحليل البيانات باستخدام spss.

✓ صعوبات البحث:

من بين الصعوبات التي واجهتنا اثناء إعداد البحث نجد:

- صعوبة الحصول على المعلومات من طرف المؤسسات بحجة السرية المهنية مما جعلنا نعتمد

في بحثنا هذا على الإستبيان.

- نقص المراجع التي تدرس سياسة التسعير بصفة معمقة.

✓ تقسيم العمل:

من أجل تحقيق الاهداف المرجوة و معالجة إشكالية الدراسة تم تقسيم البحث إلى فصلين رئيسيين، الفصل الاول تحت عنوان الأدبيات النظرية لعلاقة المحاسبة التحليلية بسياسة التسعير، و قد تم تقسيمه إلى مبحثين، حيث عالج المبحث الاول المفاهيم النظرية للمحاسبة التحليلية وسياسة التسعير و يضم في مطلبه الاول مفاهيم نظرية حول المحاسبة التحليلية و سياسة التسعير و المطلب الثاني خصص لدراسة علاقة المحاسبة التحليلية بسياسة التسعير، أما المبحث الثاني عالج الدراسات السابقة حيث قمنا في المطلب الاول بعرض الدراسات السابقة و المطلب الثاني أوجه التشابه والاختلاف.

الفصل الثاني كان تحت عنوان الدراسة الميدانية و هو بدوره ينقسم الى مبحثين، حيث عالج المبحث الاول الطريقة و الأدوات والنموذج المتبع و يضم في مطلبه الاول مجتمع و عينة الدراسة و المطلب الثاني تحليل البيانات و النمذجة، أما المبحث الثاني عالج عرض و تحليل النتائج و قد تضمن المطلب الاول فيه تحليل نتائج الاستمارة و المطلب الثاني خصص لاختبار فرضيات الدراسة.

و السبب في إتيان هذه الخطة على هذا المنوال هو بغرض إعطاء نظرة شاملة للمحاسبة التحليلية و سياسة التسعير في الفصل النظري، و معرفة آراء الأفراد عن طريق الإستبيان في الفصل التطبيقي. و في الأخير ننهي هذا البحث بخاتمة عامة تلخص أهم النتائج التي تم التوصل إليها مع تقديم بعض التوصيات و الإقتراحات التي تخدم الموضوع.

الفصل الاول

تمهيد:

لقد تطورت المحاسبة بشكل سريع لتلائم مع متطلبات المؤسسة المختلفة و هذا ما أدى إلى ظهور أساليب جديدة منها المحاسبة التحليلية و تسمى أيضا محاسبة التكاليف حيث أن مسيرو المؤسسات غالباً ما يحتاجون إلى أدوات تمكنهم من دراسة و تحليل البيانات داخل المؤسسة، فالمحاسبة التحليلية هي الأداة الأمثل التي يستخدمها مسيرو المؤسسات لأنها من أهم التقنيات الحديثة التي تستخدم في مجال الادارة و التسيير، خصوصاً ما يتعلق منها بجانب الإنتاج والتسويق.

فالمحاسبة التحليلية لها دور أساسي في تحليل مختلف التكاليف و تحديد سعر تكلفة المنتجات و اتخاذ القرارات المناسبة للمؤسسة.

كما أن رسم سياسات التسعير لمؤسسة اقتصادية يعتبر أمر صعب نظراً لحيوية و حساسية السعر، فعندما ينجح المسير في اتخاذ قرار التسعير بشكل جيد يساهم في تحقيق الربح و تعظيمه. فمن أجل ضمان المؤسسة مكانتها التنافسية في السوق يجب تحديد سياسة تسعير مناسبة تساعد في تحقيق الأهداف العامة و التسويقية للمؤسسة، و لهذا الغرض قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين و هما كالآتي :

المبحث الأول : المفاهيم النظرية للمحاسبة التحليلية و سياسة التسعير.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة .

المبحث الأول: المفاهيم النظرية للمحاسبة التحليلية و سياسة التسعير.

تعتبر المحاسبة التحليلية أداة هامة تستعمل من أجل تحليل المعلومات المحصل عليها من المحاسبة العامة حيث تقوم بتبويبها و تجميعها بما يفيد الإدارة على التخطيط و الرقابة و تقييم النتائج .

كما أن سياسة التسعير تعتبر أحد سياسات التسويق و هي تأثر في تحقيق الأهداف التسويقية لذلك على الإدارة القيام بإتخاذ القرارات و تحديد سياسات التسعير المناسبة .

المطلب الأول : مفاهيم نظرية حول المحاسبة التحليلية و سياسة التسعير.

أولاً: مفاهيم حول المحاسبة التحليلية.

المحاسبة التحليلية فرع من فروع المحاسبة العامة، و تعرف بمحاسبة التكاليف و من مهامها تجميع البيانات و توزيع المصروفات من أجل تحديد ثمن تكلفة المنتجات، و تقوم بتسجيل كل العمليات الخاصة بنشاط المؤسسة.

1. تعريف المحاسبة التحليلية:

فيما يلي بعض التعاريف الخاصة بالمحاسبة التحليلية:

إن محاسبة التكاليف هي عبارة عن إمتداد للمحاسبة العامة حيث تمتد الإدارة بتكلفة إنتاج أو بيع الوحدات من الإنتاج و الخدمات التي تقوم بتقديمها للغير¹.

المحاسبة التحليلية تعتبر فرع لعلم القرار و كذلك فرع من فروع الاقتصاد الجزئي لأنه يهتم بوصف أداء المؤسسة كما أن المعلومات التي تقدمها بنفسها تخضع لتحليل الفائدة².

المحاسبة التحليلية هي تقنية معالجة المعلومات التي يتم الحصول عليها من المحاسبة العامة أو من مصادر أخرى وسميت تحليلية لأنها تقوم بتحليل المعطيات و المعلومات بغرض الحصول على نتائج يتخذ على أساسها مسيرو المؤسسات القرارات الصائبة³.

من خلال هذه التعاريف يمكن استنتاج تعريف شامل للمحاسبة التحليلية :

فهي تعد من بين أدوات التسيير و الرقابة الحديثة و تقوم بعملية المعالجة لجميع المعلومات التي تحصل

¹ بوعقوب عبد الكريم، المحاسبة التحليلية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1998، ص09.

² BOUKSSESSA Souhila kheira, La mise en place dun système de comptabilité analytique dans une entreprise algérienne, mémoire de magister en sciences commerciales, universite d'oran, 2009/2010, p70

³ ناصر دادي عدون، محاسبة تحليلية" تقنيات ومراقبة التسيير"، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1994، ط2، ص8.

عليها من المحاسبة العامة، وكذا تجميع و تحليل بيانات التكاليف و توزيع مصاريف بهدف تحديد التكلفة النهائية للمنتجات و ذلك من خلال اتباع طرق سليمة لتقديم معلومات دقيقة لإدارة المؤسسة¹.

2. **أهداف محاسبة التكاليف:** إن محاسبة التكاليف تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

✓ تحديد التكاليف و تحليل الربحية: حيث ان الهدف الأساسي لها هو تحديد تكاليف المنتجات و الخدمات.

✓ سيطرة محور الإدارة: حيث تصبح وسيلة للسيطرة لأنها تتيح تحليل الاستهلاك و التمييز بين التكاليف².

✓ مساعدة الإدارة في تحديد الأسعار و رسم السياسات السعرية السليمة للمنتجات المختلفة.

✓ توفير المعلومات الضرورية للإدارة لغرض اتخاذ القرارات عن طريق المفاضلة بين البدائل المختلفة³.

3. **وظائف المحاسبة التحليلية:** يمكن حصر مختلف وظائف المحاسبة التحليلية فيما يلي⁴:

- ✓ الوظيفة التسجيلية: هي وظيفة تختلف حسب الطريقة المعتمدة من المؤسسة في عملية التسجيل.
- ✓ الوظيفة التحليلية: هي التي تقوم بتحليل كل عنصر من عناصر التكاليف.
- ✓ الوظيفة الرقابية: يتم من خلالها تحديد المعايير لكل عنصر من عناصر التكلفة.
- ✓ الوظيفة التحفيزية: تمثل عامل دفع لأقسام المؤسسة من أجل تنفيذ ما هو مخطط و عدم تجاوز المعايير المحددة في عملية الانفاق.

4. **العلاقة بين المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية:**

لفهم طبيعة محاسبة التكاليف من الأحسن مقارنتها بالمحاسبة العامة و نجد هنا أهم الفروقات بينهما:

¹ لخضاري صالح، اشكالية تطبيق نظام المحاسبة التحليلية في المؤسسة، "مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير"، جامعة منتوري-قسنطينة، 2007، ص50.

² BOUKSSESSA Souhila kheira، op cit، p 71.

³ كمال حسن جمعة الربيعي، سعدون مهدي الساقى، محاسبة التكاليف الصناعية، إثناء للنشر و التوزيع، 2008، ص07.

⁴ بوناب بلال، دور المحاسبة التحليلية في تحسين الرقابة على الإنتاج، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2014، ص29.

جدول (1_1): العلاقة بين المحاسبة التحليلية و المحاسبة العامة.

وجه الاختلاف	المحاسبة العامة	المحاسبة التحليلية
المعايير	موجودة و ملزمة	غير موجودة
الإلزامية	إلزامية	غير إلزامية
صفات المعلومات	بيانات مالية و إجمالية عامة	بيانات مالية و كمية تفصيلية و تحليلية
الإطار الزمني للبيانات	بيانات إجمالية عن النفقات و الإيرادات التي حدثت	بيانات عن تكاليف الماضي و الحاضر و المستقبل
طبيعة البيانات	موضوعية و قابلة للتحقق	تتسم بالمرونة و السرعة
الهدف من تقديم البيانات	تحديد نتائج أعمال المنشأة و مركزها المالي و تدفقاتها النقدية	تحديد تكلفة الوحدات المنتجة و تكلفة انتاج تحت التشغيل و الرقابة على التكاليف
المستفيد من البيانات	المستثمرون و المقرضون و الدائنون و ذوي العلاقة من خارج المشروع	إدارة المشروع نفسه
فترة التقرير	سنة مالية أو فصلية	قصيرة نسبياً و متكررة

المصدر: محمد تيسير، عبد الحكيم الرجبي، مبادئ محاسبة التكاليف، دار وائل للنشر والتوزيع، ط5، 2010، ص20

على الرغم من الاختلافات السابقة بين محاسبة التكاليف و المحاسبة العامة، إلا أنهما يكملان بعضهما البعض حيث ان كل نظام يقدم معلومات للنظام الآخر، ففي مجال الدفاتر نجد ان بعض الدفاتر و السجلات التي تمسكها المحاسبة المالية تستخدم من قبل محاسبة التكاليف مثل سجلات الاجور¹.

ثانياً: مفاهيم حول سياسة التسعير.

تعتبر سياسة التسعير من بين سياسات التسويق، و هي تؤثر بشكل كبير على تحقيق الأهداف المرجوة، لذلك على الإدارة القيام باتخاذ القرارات و تحديد سياسات التسعير المناسبة.

¹ محمد تيسير، عبد الحكيم الرجبي، نفس المرجع السابق، ص20.

1. تعريف سياسة التسعير: توجد عدة تعاريف لسياسة التسعير نذكر منها:

تعرف بأنها مجموعة من المبادئ و الإجراءات التي من خلالها يتم تخطيط الأسعار و يتم التأثير عليها لما يضمن الوصول بتحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية¹.

هي عبارة عن مجموعة من القواعد و الأساليب و التدابير التي تقوم بعملية تحديد السعر المناسب لمنتجات الشركة و الذي يكفل تحقيق الأهداف الموضوعية للمؤسسة خلال فترة زمنية محددة².

تعتبر سياسة التسعير مدخلاً أو مجموعة من الأنشطة التي تصمم بغرض تحقيق أهداف التسعير و هي على العموم تساعد على حل المشكلات العملية التي تواجه المسيرين عند تحديد الأسعار³.

باختصار تعتبر السياسة السعرية البرنامج العملي الذي تقوم المؤسسة بالالتزام بتطبيقه لتحقيق الأهداف السعرية الموضوعية. و هناك سياستين سعريتين و هما⁴:

➤ سياسة السعر الكاشط: تمثل الحد الأعلى من الأسعار.

➤ سياسة السعر الكاسح: تمثل الحد الأدنى من الأسعار.

2. العوامل المؤثرة على سياسة التسعير: توجد عوامل داخلية و أخرى خارجية و هي كما يلي:

أ) العوامل الداخلية: إن دراسة هذه العوامل تسمح للمؤسسة بتحديد و إستغلال الفرص المتاحة و

تجنب التهديدات و من أهم هذه العوامل نجد ما يلي⁵:

✓ الأهداف التسويقية: تختلف إستراتيجيات السعر باختلاف الأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها،

فكلما كانت الأهداف واضحة كان من السهل تحديد الأسعار.

¹ باسم الجميلي، سياسة التصنيع في ضوء مقاصد الشريعة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 2006، ص197.

² نضال بدر شيت، السياسات التسعيرية واثرها في رضا الزبون، مجلة دورية نصف سنوية، ايار 2014، المجلد السادس، العدد الثاني عشر، ص244.

³ هادفي خالد، دور المحاسبة التحليلية في تحديد سياسة التسعير للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص146.

⁴ محمد عبيدات، احمد زامل، سياسات التسعير الحديثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط01، 2010، ص 26-27.

⁵ خبابة عبد الله، السياسة السعرية في اطار العولمة الاقتصادية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، ص ص 76-

- ✓ المزيج التسويقي: لا يمكن بأي حال فصل السعر عن باقي عناصر المزيج التسويقي بل يتم معالجتها داخل إطار إستراتيجية التسويق و العناصر المكونة لها.
- ✓ التكلفة: تهدف المؤسسات عموماً إلى تغطية كل التكاليف و إضافة هامش ربح لتحديد السعر المناسب لمنتجاتها الذي يحقق معدل عائد مقابل الجهد المقدر و المخاطرة التي تتحملها المؤسسة.
- ✓ فلسفة الإدارة: تقوم بتوجيه القائمين على تحديد السعر بالوجهة التي تتبناها المؤسسة فبعض المؤسسات تضع أسعار منخفضة لمنتجاتها لتكون صورة ذهنية لدى جماهيرها و قطاعاتها المستهدفة.
- ✓ اختلاف السلعة: كلما كانت منتجات المؤسسة متميزة و منفردة بمزايا تختلف عن منتجات المنافسين، كلما كسبت القدرة على التحكم بكل حرية في تحديد الأسعار.
- (ب) العوامل الخارجية: من أهم هذه العوامل نجد مايلي:
- ✓ مرونة الطلب: و تمثل مقدار التغير الحاصل على مستوى الطلب للسلعة أو الخدمة نتيجة لإرتفاع أو إنخفاض سعرهما.
- ✓ المنافسة: تمثل المنافسة الحالية و المرتقبة عامل مهم بالنسبة للمؤسسة في تحديد أسعار المنتجات، حيث أن تحديدها لا يتم بشكل مستقل عن أسعار السلع المماثلة و البديلة في السوق.
- ✓ القرارات و القوانين الحكومية: إن إنخراط الحكومة في صنع القرارات المتعلقة بالعمل يؤثر في التسعير بصورة مباشرة و غير مباشرة، لذا تحدد الحكومة في بعض الحالات السعر الذي سيدفعه المستخدم أو المستهلك النهائي كسعر الخدمات و السلع الأساسية.
- ✓ المستهلك: تلعب القدرة الشرائية دوراً مهماً في توجيه السياسات السعرية، فبالرغم من توفر منتجات ذات جودة عالية و مع وجود الحاجة و الرغبة لشرائها إلا أن المستهلك سوف لن يتخذ قرار الشراء ما لم تكن له القدرة الشرائية، فالأسعار المرتفعة تدفع المستهلك إلى منتجات أسعارها منخفضة.
- ✓ العوامل الإقتصادية: تؤثر الدورة الإقتصادية التي يمر بها السوق على قرارات التسعير، فإذا كان السوق يمر بمرحلة إنتعاش إقتصادي فإن الطلب سوف يكون كبير على المنتجات مما يجعل المؤسسة قادرة على إستخدام سياسة سعرية منسجمة مع هذه الحالة و تميل إلى الإرتفاع بالأسعار، أما إذا كان السوق يمر بحالة إنكماش و ركود إقتصادي فإن الطلب يكون ضعيف مما يجعل المؤسسة تميل إلى أسعار منخفضة¹.

¹ زريق عمر، استخدام دورة حياة السلعة في تحديد استراتيجية التسعير، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2007/2006، ص 17-20.

المطلب الثاني: علاقة المحاسبة التحليلية بسياسة التسعير (مدخل نظري)

تعتبر المحاسبة التحليلية من أهم المواضيع في المحاسبة داخل المؤسسة إذ تعد أحد أهم الروافد المتعلقة بترشيد القرارات و توافر المعلومات للإدارة بخصوص مراكز التكاليف، و تعتبر هذه الأخيرة نقطة البداية في عملية التسعير و هذا يبرز دور محاسبة التكاليف في حل مختلف مشاكل تحديد السياسات السعرية.

و قد أثبتت المحاسبة التحليلية منذ ظهورها و إستعمالها في مختلف المؤسسات الإقتصادية دورها في مساعدة المسيرين في إتخاذ قرارات التسيير و خاصة في مجال تحديد الأسعار و هذا لما تتوفر عليه من خصائص تتعلق بمرونتها و تطورها، فبوجود نظام المحاسبة التحليلية الفعال في المؤسسة يسمح للمسير حساب الأعباء و تحليلها و تحديد التكاليف بغرض بناء القاعدة الأساسية للأسعار و التحكم فيها بشكل جيد و دقيق يسمح له بالتعامل مع مختلف التغيرات و التقلبات، و هذا ما يعطي للمسير مرونة أكبر في تحديد الأسعار المناسبة لمنتجات المؤسسة بغرض نجاح تسويقها و يتيح له الفرصة لإستخدام مختلف الأساليب السعرية لمواجهة المناقشة و بالتالي إمكانية رسم سياسة تسعير ناجحة للمؤسسة الإقتصادية.

إن قرار تحديد سعر بيع المنتج لا يعتبر مجرد قرار تسويقي أو قرار تمويل فقط بل يعتمد على كل الأنشطة أي يؤثر على المؤسسة ككل فسر البيع يعتبر من العوامل الهامة في تحديد كمية الطلب على المنتجات و في نفس الوقت تحديد الإيرادات الداخلية للمؤسسة و تعتبر التكلفة العامل الأساسي في قرار التسعير خاصة إذا كانت المؤسسة تنتج و تباع في سوق تتصف بالمنافسة بحيث لا تستطيع التحكم في سعر المنتجات أي أن الأسعار تكون محددة مسبقاً.

فيجب على متخذ القرار السعري أو الذي يهتم بتحديد سياسة التسعير في المؤسسة الإقتصادية أن يكون على إطلاع و علم أو معرفة تامة بكيفية حساب تكلفة المنتج و أن تكون له القدرة على مناقشة البيانات و تحليلها، و هذا راجع لكون التكلفة انها قاعدة السعر.

فمن خلال هذه المعلومات تبين لنا مدى قوة العلاقة بين المحاسبة التحليلية و سياسة التسعير، حيث أن تحديد سياسة التسعير يعتمد على وجود نظام فعال للمحاسبة التحليلية من أجل إتخاذ قرارات رشيدة و سليمة و رسم سياسات التسعير الجيدة التي تساهم في تطوير مكانة المؤسسة الإقتصادية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

من خلال دراستنا لموضوع البحث اطلعنا على بعض الدراسات التي تناولت موضوع المحاسبة التحليلية أو سياسة التسعير و التي تم إعدادها في إطار إعداد رسائل ماجستير وغيرها و في ما يلي أهم هذه الدراسات.

المطلب الاول: عرض الدراسات

الدراسة الاولى: لخضاري صالح، إشكالية تطبيق نظام المحاسبة التحليلية في المؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007

حيث تمحورت إشكالية الدراسة حول معرفة إلى أي مدى يمكن تطبيق نظام المحاسبة التحليلية في المؤسسة و ما هي إشكاليات ذلك التطبيق حيث تمثلت أهداف الدراسة في معرفة نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة و تقديم طرق حساب التكاليف و تقييمها و كذلك التوصل إلى إعداد نظام التكاليف داخل المؤسسة، و تم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي و المنهج الرياضي الإحصائي و منهج دراسة حالة، و اعتمد الباحث على دراسة حالة الشركة الجزائرية لأشغال الطرق، و استعمل أدوات البحث المختلفة لجميع المعطيات و المعلومات حيث وظف الملاحظة العلمية بالإضافة إلى إجراء مقابلات شخصية مع مسؤوليها، توصل الباحث من خلال دراسته إلى أن نظام المحاسبة التحليلية يتجسد من خلال نظام المعلومات المتكامل للمحاسبة العامة و المحاسبة التحليلية على إعتبار الأولى قاعدة معطيات الثانية و كذلك تطبيق نظام المحاسبة التحليلية يعني وضع نظام للتكاليف يتماشى و طبيعة نشاط المؤسسة و خصائصها .

الدراسة الثانية: زريق عمر، إستخدام دورة حياة السلعة في تحديد إستراتيجية التسعير، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف-المسيلة 2006-2007

حيث تمحورت إشكالية الدراسة حول معرفة ما إذا كانت المؤسسات الجزائرية عامة و المؤسسات العاملة في قطاع الصناعة الإلكترونية و الإلكترونيات تستخدم مفهوم دورة حياة السلعة في تحديد إستراتيجية التسعير، و هدفت الدراسة إلى توفير المادة العلمية في الموضوع الجديد و كيفية إستخدامه و الإستفادة منه، و قد تم إختيار منهجين في هذه الدراسة هما المنهج الوصفي و الإحصائي، و من بين الادوات المستعملة في الدراسة النظرية نجد المراجع و الرسائل و الاطروحات أما الدراسة التطبيقية اعتمد على المقابلة الشخصية و الاستبيان، أما النتائج التي توصل إليها هي من أجل تحقيق المؤسسة أهدافها يجب أن ترسم سياسات و إستراتيجيات التسعير، فالتسعير الخاطى ينتج عنه سياسة تسويقية غير

فعالة و لا يحقق الأهداف المسطرة و كذلك تحديد السعر يدخل ضمنه عدة عوامل داخلية و خارجية يجب ان تؤخذ في الحسبان، فقد تكون بعض العوامل هي نقاط قوة و بعضها نقاط ضعف.

الدراسة الثالثة: هادفي خالد، دور المحاسبة التحليلية في تحديد سياسة التسعير للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة 2013/2012.

تمحورت اشكالية الدراسة حول التعرف على الدور الذي تلعبه المحاسبة التحليلية في تحديد سياسة التسعير للمؤسسة الاقتصادية و تهدف هذه الدراسة الى التعرف على مدى ادراك المسيرين للدور الذي قد تلعبه المحاسبة التحليلية و إمكانية تطبيقها و الاستفادة من مخرجاتها في الواقع العملي للمؤسسات الاقتصادية و بيان أهميتها في المؤسسة الاقتصادية، و تكمن أهمية هذه الدراسة حول أهمية المحاسبة كونها أداة عملية تساعد في وضع إحدى أهم السياسات المتعلقة بتسيير المؤسسة و المحددة لمكانتها التنافسية و هي سياسة التسعير، أما بالنسبة للمنهج المتبع فقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي و التحليلي، أما الاداة المستعملة في الدراسة النظرية تمثلت في المراجع باللغة العربية و الاجنبية و في الدراسة التطبيقية اعتمد على المقابلة الشخصية و تحليل نتائج الاستبيان، و قد توصل الباحث في دراسته الى جملة من النتائج منها الحصول على المعلومات اللازمة حول التكاليف من المحاسبة العامة يعتبر أمر ضروري باعتبارها المصدر الأساسي لمعلومات المحاسبة التحليلية و كذلك يجب على المؤسسة تحديد الهدف الاستراتيجي لعملية التسيير بكل وضوح و دقة.

الدراسة الرابعة: بوناب بلال، دور المحاسبة التحليلية في تحسين الرقابة على الانتاج، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة 2014/2013

تمحورت إشكالية الدراسة في البحث على دور المحاسبة التحليلية في تحسين الرقابة على الإنتاج. و تهدف الدراسة الى المساهمة في إبراز أهمية المحاسبة التحليلية في جانب مهم من إدارة المؤسسات ألا و هو الرقابة على الانتاج، أما أهمية البحث تمثلت من الناحية العلمية حول محاولة الباحث إضفاء قيمة علمية من ناحية الدراسة النظرية وأهمية ميدانية بتسليط الضوء على واقع تطبيق المحاسبة التحليلية في المؤسسات الجزائرية و كيفية إستغلالها في ضبط الرقابة على الانتاج و قد اعتمد الباحث على استخدام المنهج الوصفي التحليلي في دراسته، كما أن الدراسة التطبيقية فقد قام بإجراء دراسة ميدانية لشركة الاسمنت حامة بوزيان و محاولة إسقاط الجانب النظري عليها و إجراء بعض المقابلات الشخصية، من بين النتائج التي توصل إليها الباحث هي ان الحاجة الى تطبيق تقنية المحاسبة التحليلية في الوقت الراهن يعود لدورها الهام ضمن الادوات التي تستخدم في مجال الرقابة، و تشكل المحاسبة التحليلية القاعدة الأساسية لتحليل التكاليف و الرقابة على الإنتاج لما توفره من معلومات مساعدة في عملية الرقابة.

الدراسة الخامسة: نضال بدر شيت، السياسات التسعيرية و أثرها في رضا الزبون، مجلة دورية نصف سنوية، ايار 2014، المجلد السادس، العدد الثاني عشر.

تمحورت إشكالية الدراسة حول ما إذا كانت المنظمات المبحوثة لديها فكرة عن التسعير وأهميته وطرقه ومدى إنعكاسه على رضا الزبون أم لا ، كما أن هدف الدراسة تمثل في بلورة إطار نظري يضم القرارات الأكثر أهمية للتسعير ورضا الزبون أما أهمية البحث تتبع من أهمية عملية التسعير التي تقوم بها المنظمات كونه العنصر الأساسي والوحيد الذي يربط المنظمة بالزبون، وقد اعتمدت الباحثة على مجموعة من الأدوات من بينها المراجع باللغة العربية و الأجنبية و الرسائل و استعمال الاستبيان لاجراء دراسة تحليلية لأراء عينة من مديري بعض المنظمات الصناعية، من بين النتائج التي توصلت إليها أن المنظمات المبحوثة تعتمد التكلفة كأساس للتسعير كما أنها لا تغير من الأسعار صعودا أو هبوطا كنتيجة للتغيرات التي تحصل.

الدراسة السادسة:

BOUKSSESSA Souhila kheira, **La mise en place d un système de comptabilité analytique dans une entreprise**, mémoire de magister, universite d'oran , 2009-2010.

تمحورت اشكالية الدراسة حول معرفة كيفية التعامل مع مداخل الشركة و تحويلها الى مخرجات، كما ان البحث يهدف الى دراسة محاسبة التكاليف و مكانتها في الاعمال الجزائرية مع ضرورة تحليل العلاقة بين المعلومات و النظام المحاسبي، و تتمثل أهمية الدراسة حول إبراز المعلومات التفصيلية اللازمة لإدارة أكثر كفاءة وإنشاء نظام محاسبة التكاليف أمر مفيد للغاية و ضروري، و قد قام الباحث بإجراء دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للسباكة بوهران، من بين النتائج التي توصل اليها الباحث ان محاسبة التكاليف تركز في اغلب الاحيان على ثلاث ادوار رئيسية من بينها حساب سعر تكلفة المنتجات لتلبية متطلبات تقييم المخزون القانوني لإعداد الميزانية العمومية و تحديد الربح أو الخسارة.

المطلب الثاني: أوجه التشابه والإختلاف

الدراسة الاولى:

تشابه الدراسات من حيث المنهج المتبع في الجزء النظري ألا و هو المنهج الوصفي، لكن يختلفان من حيث المضمون حيث ان هذه الدراسة تتضمن معلومات حول معرفة نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة و تقديم طرق حساب التكاليف اما دراستنا تتضمن معلومات حول المحاسبة التحليلية و سياسة التسعير، و يختلفان أيضاً في الدراسة التطبيقية حيث أن هذه الدراسة قامت بإجراء دراسة حالة أما دراستنا أجرينا دراسة ميدانية.

الدراسة الثانية:

بالنسبة لهذه الدراسة فقد كانت أوجه الشبه في المنهج بالنسبة للجزء النظري و كذلك في الدراسة التطبيقية حيث ان كلا الدراستين استخدمتا دراسة ميدانية و تحليل الاستبيان إلا أنهما اختلفتا من حيث المضمون حيث ان هذه الدراسة ركزت على استخدام دورة حياة السلعة في تحديد استراتيجية التسعير على عكس دراستنا التي تمحورت حول دور المحاسبة التحليلية في تحديد سياسة التسعير،

الدراسة الثالثة:

كانت أوجه الشبه بين الدراستين من حيث المنهج المتبع و الاشكالية المطروحة و أيضا استعمال الاستبيان في الدراسة التطبيقية، الا انها اختلفتا من حيث المضمون و من حيث الطريقة المتبعة لاعداد المذكرة حيث ان هذه الدراسة كانت أوسع و أشمل من حيث المعلومات مقارنة بدراستنا التي كانت مختصرة كونها تطبق طريقة إمراد.

الدراسة الرابعة:

تتشابه الدراستان ايضا من حيث المنهج بالنسبة للجزء النظري لكن تختلفان في المضمون و الاشكالية بحيث ان هذه الدراسة تمحورت اشكالياتها حول دور المحاسبة التحليلية في تحسين الرقابة على الانتاج اما دراستنا تمحورت اشكالياتها حول دور المحاسبة التحليلية في تحديد سياسة التسعير للمؤسسة الاقتصادية، و في الدراسة التطبيقية اعتمدت على دراسة حالة أما دراستنا اعتمدت على دراسة ميدانية.

الدراسة الخامسة:

كانت أوجه الشبه بين الدراستين من حيث المنهج المتبع في الجانب النظري و التطبيقي و هو اتباع المنهج الوصفي في الجانب النظري و المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي، و تتشابهان كذلك في الدراسة التطبيقية من ناحية الاداة المستخدمة في التحليل و هي الاستبيان، اما اوجه الاختلاف تمثلت في الموضوع و مضمون الدراسة.

الدراسة السادسة:

تتشابه الدراستان من حيث المنهج و المضمون نوعا ما خاصة في الفصل الاول و تختلفان من حيث الاشكالية و الطريقة الخاصة لاعداد المذكرة، و تختلفان أيضا في الدراسة التطبيقية حيث ان هذه الدراسة أجريت عليها دراسة حالة أما دراستنا أجرينا دراسة ميدانية على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة النظرية للمحاسبة التحليلية و معرفة اهدافها و وظائفها تبين لنا انها تعتبر من بين الوسائل الضرورية التي تحتاج لها المؤسسة الاقتصادية من اجل ترتيب و تنظيم المعلومات المالية و كذلك تحليل معطيات القوائم المالية للحصول على نتائج جيدة كما انها تساعد على اكتشاف الاخطاء و النقليل من الانحرافات.

من جانب اخر اتضح ان سياسة التسعير تتميز بأهمية إستراتيجية للسعر في رسم معالم النجاح أو الفشل للمؤسسة الاقتصادية، و هذا باعتباره عنصرا فعالا في المزيج التسويقي و ركيزة أساسية يساهم في بناء إستراتيجية تسويقية فعالة تعمل على تحقيق الأهداف العامة الحالية و المستقبلية للمؤسسة، فهذه الأهمية اكتسبها عنصر السعر لانه يتمتع بالخصائص التالية:

- _ يعتبر عنصر حاسم في المنافسة.
- _ مصدر أول وأساسي للإيرادات.
- _ يعتبر عامل اساسي في تنشيط الطلب.
- _ المرونة والقابلية للتعديل.

لذلك ينبغي على المؤسسات الاقتصادية استعمال المحاسبة التحليلية من اجل مساعدتها في اتخاذ قرارات مناسبة ورشيدة وتحديد القاعدة الاساسية للسعر.

الفصل الثاني

تمهيد:

من خلال دراستنا النظرية حول المحاسبة التحليلية ودورها في تحديد التسعير تبين لنا أن المحاسبة التحليلية هي نظام للمعلومات يفيد في إتخاذ مختلف القرارات المتعلقة بالتسيير ويساهم في تحديد السياسات المناسبة للمؤسسة خصوصا ما يتعلق منها بسياسة التسعير والتي تعتبر مفتاحا لإتخاذ القرارات الرشيدة مستقبلا نظرا لأهميتها في المنافسة الحديثة.

سنحاول في هذا الفصل التطبيقي التعرف على مجتمع الدراسة و العينة المدروسة و كذلك أداة الدراسة من خلال إستمارة الإستبيان التي قمنا بإعدادها و حاولنا من خلالها التعرف على أهمية المحاسبة التحليلية في تحديد سياسة التسعير و العوامل المؤثرة في سياسة التسعير و هذا من خلال إجراء دراسة عينة تشمل مجموعة من المؤسسات الإقتصادية، و في الأخير سنحاول تحليل نتائج الإستبيان و التعليق على النتائج المحصل عليها، و سنقوم بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين كما يلي:

_المبحث الأول: الطريقة و الأدوات و النموذج المتبع.

_المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات والنموذج المتبع

سنحاول من خلال هذا المبحث شرح طريقة إختيار مجتمع وعينة الدراسة و كذلك شرح المتغيرات الخاصة بالدراسة و نموذج البحث، و معرفة الإستبيانات الموزعة و المستردة و القابلة للدراسة، كما سنحاول ثبات صدق أداة الدراسة.

المطلب الأول : مجتمع وعينة الدراسة

أولاً : مجتمع الدراسة

تم إختيار مجتمع الدراسة بطريقة عشوائية حيث أن مجتمع الدراسة يتكون من مجموعة من المؤسسات الإقتصادية العامة و الخاصة ذات الطابع الصناعي و التجاري في ولاية ادرار كما سيوضح لنا الجدول التالي الإستبيانات الموزعة و المستردة من أفراد العينة كما يلي:

جدول (1_2):الإستبيانات الموزعة و المستردة

البيان	العدد	%
الإستثمارات الموزعة	42	%100
الإستثمارات المسترجعة	38	%90.47
الإستثمارات الغير المسترجعة	04	%9.52
الإستثمارات الملغاة	02	%4.76
الإستثمارات القابلة للدراسة	36	%85.71

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على النتائج المستخلصة من توزيع الاستبيان

ثانياً: إختيار عينة البحث :

لقد تم إختيار عينة مكونة من مجموعة من المؤسسات الإقتصادية لتطبيق الدراسة عليها حيث تم توزيع (42) إستبيانة وأسترجع منها (38) إستبانه و تم إستبعاد أو إلغاء إستبانتين (2) نظرا لتضارب الإجابات فيها و بقيت (04) إستبيانات لم تسترجع، تحصلنا على (36) إستبانه مباشرة بطبيعة النتائج المتوصل إليها من خلال إستبيان، و قد أمكننا القيام بذلك حيث قمنا بعملية تفرغ و تحليل البيانات بعد جمع الإستثمارات الموزعة على أفراد العينة المدروسة.

ثالثاً: شرح متغيرات الدراسة

1. المتغير المستقل: المحاسبة التحليلية (محاسبة التكاليف)

تعتبر المحاسبة التحليلية تقنية من التقنيات التي تستعمل لمعالجة المعلومات التي تتحصل عليها من المحاسبة العامة فهي تقوم بالتحليل الدقيق من خلال حساب التكاليف و سعر التكلفة كما تسمح بوضع الميزانيات التقديرية لنشاط المؤسسة و بتقييم المخزونات و الإستثمارات و بالتالي تمكن المؤسسة من التحكم في التكاليف

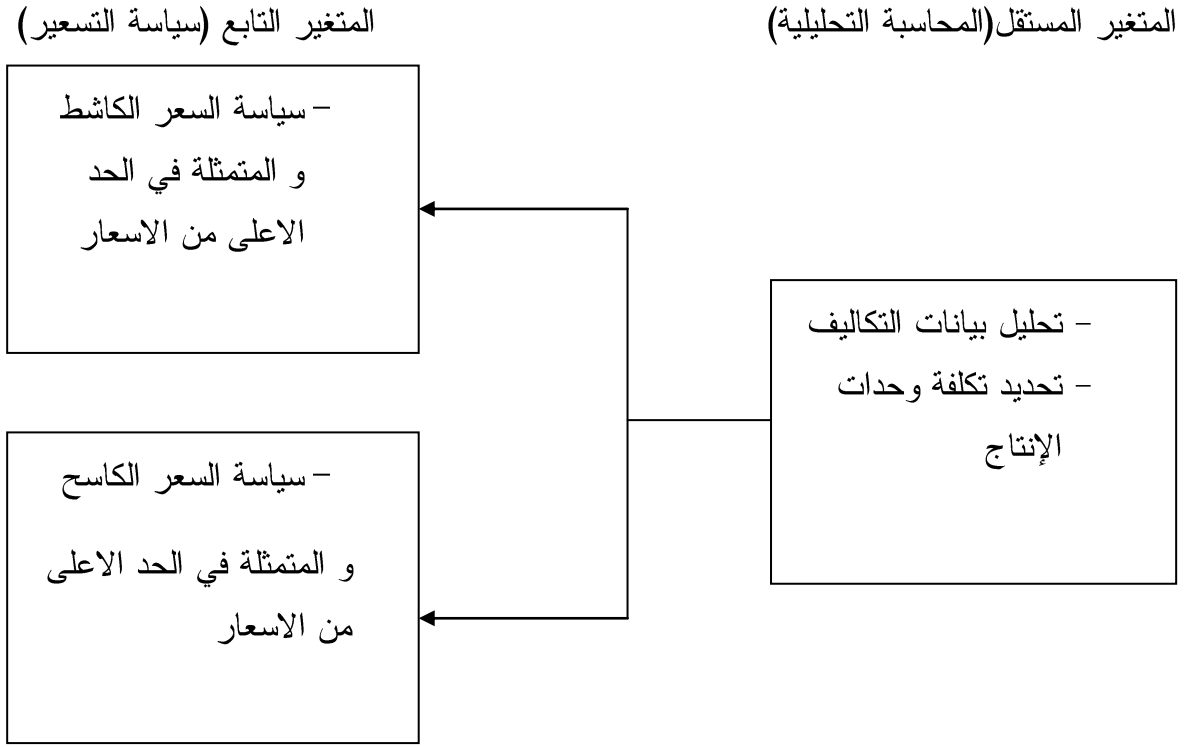
2. المتغير التابع: سياسة التسعير

هي عبارة عن مجموعة من القواعد و الأساليب و التدابير التي تقوم بعملية تحديد السعر المناسب لمنتجات الشركة و الذي يكفل تحقيق الأهداف الموضوعية للمؤسسة خلال فترة زمنية محددة فالسياسة التسعيرية تساعد متخذ القرار على تحديد السعر المناسب لمنتجات المؤسسة فهي تقلل من جهده في إيجاد مثل تلك القرارات، و تساعد السياسة التسعيرية في التنسيق بين قرارات التسعير و الصورة التي يحملها المستهلك لمكونه التسويقي.

رابعاً: نموذج الدراسة

يتمثل نموذج الدراسة حول محاسبة التكاليف و الدور الذي تلعبه في تحديد سياسة التسعير حيث أن المحاسبة التحليلية يتمثل دورها في مساعدة المديرين في إتخاذ قرارات مناسبة لتحديد السعر و هذا من خلال تحديد التكاليف و بناء قاعدة أساسية للأسعار، فالمحاسبة التحليلية تربطها علاقة قوية بسياسة التسعير لأن عملية تحديد سياسة تسعير جيدة تتطلب وجود نظام فعال للمحاسبة التحليلية من أجل إتخاذ قرارات سليمة تساهم في تطوير مكانة المؤسسة في السوق، و الشكل التالي يوضح نموذج الدراسة:

شكل(1_2): نموذج الدراسة



المصدر: من اعداد الطالبتين

المطلب الثاني: تحليل البيانات و النمذجة

من أجل تحليل متغيرات الدراسة اعتمدنا على الإحصاء الوصفي من أجل وصف متغيرات الدراسة و وصف الخصائص الديموغرافية للمؤسسة.

اولاً: أداة جمع البيانات وتحليلها

تم استخدام الإستبيان كونه أحد الأدوات الإحصائية لجمع البيانات و تحليل متغيرات الدراسة مما يتميز من سرعة في الوقت و تم تفرغ البيانات و تحليل النتائج بإستخدام البرنامج الإحصائي Stistical package for social sience(SPSS) أي المجموعة الإحصائية للعلوم الإجتماعية حيث تم استخدام SPSS VERSION23 في الدراسة و هذا بهدف قياس و تحليل الإختبارات الإحصائية لأراء و مقترحات فئات العينة الإحصائية على محاور الإستبيان و كذلك الخصائص و الصفات الشخصية لأفراد عينة الدراسة و هذا للحصول على نتائج واقعية بأكبر قدر من الموثوقية.

و قد تم إجراء المقابلات الشخصية مع مسيري بعض المؤسسات الإقتصادية من أجل توضيح محتوى الإستبيان و طرح بعض الأسئلة عن كيفية العمل بالمؤسسة و نوع النشاط المتداول فيها.

ثانياً: إعداد الإستبيان

يشمل الإستبيان على جزئين يحتوي الجزء الأول على معلومات عامة حول المؤسسة الإقتصادية منها (المؤهل العلمي ، المستوى الوظيفي) أما الجزء الثاني يحتوي أولاً على المحاسبة التحليلية في المؤسسة و ثانياً على العوامل المؤثرة في سياسة التسعير و طرق التسعير ، حيث أرتبطت عبارات الإستبيان بسلم ليكارت الخماسي لقياس رأي أفراد عينة الدراسة بحيث تم تحديد مجالات الإجابة على الأسئلة حسب درجات سلم ريكارت الخماسي على النحو التالي:

جدول(2_2): الدرجات الموافقة لكل اجابة.

1	2	3	4	5
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

المصدر: من اعداد الطالبتين

ثالثاً: إجراءات صدق و ثبات الأداة

لقد خضع هذا الاستبيان لعملية التحكيم من قبل الاساتذة بهدف التأكد من سلامة المحتوى المعلوماتي لاستمارة الإستبيان من حيث (دقة الأسئلة و إبتعادها عن الغموض)

تم إستخدام معامل ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات أداة الدراسة و يمثل معامل ألفا كرونباخ أحد معاملات قياس ثبات و صدق البيانات و قيمته تتراوح بين 0 و 1 و زيادة قيمة معامل ألفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات و للتأكد من ثبات الأدوات استخرجنا معامل ألفا كرونباخ.

معامل الصدق يقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه و هو عبارة عن الجذر التربيعي لمعامل الثبات و كانت النتائج موضحة كما في الجداول التالية:

جدول(2_3): معامل الثبات للمحور الأول

عدد العبارات	معامل الثبات
08	0.691

المصدر: من اعداد الطالبتين استناداً لمخرجات spss

يمثل هذا الجدول معامل الثبات لعبارات المحور الأول حيث أن النتيجة 0.691 نتيجة موجبة و مرتفعة حيث أنها أكبر من الصفر و أقل من الواحد.

جدول(2_4): معامل الثبات للمحور الثاني

عدد العبارات	معامل الثبات
10	0.653

المصدر: من اعداد الطالبتين استناداً لمخرجات spss

يمثل هذا الجدول معامل الثبات لعبارات المحور الثاني حيث كان معامل الثبات يساوي 0.653 و هي نتيجة مناسبة لأنها محصورة بين الصفر و الواحد.

جدول(2_5): معامل الثبات للمحورين

عددالعبارات	معامل الثبات
18	0.793

المصدر: من اعداد الطالبتين استناداً لمخرجات spss

يمثل الجدول معامل الثبات لجميع العبارات الخاصة بالدراسة و كانت نتيجته 0.793 و هي نتيجة موجبة و مرتفعة .

من خلال هذه الجداول يمكننا إستخلاص النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول(6_2): تحديد معامل ثبات و صدق اداة الدراسة

الصدق	الثبات	عددالعبارات	المحور	
0.831	0.691	08	المحاسبة التحليلية في المؤسسة	01
0.80	0.653	10	العوامل المؤثرة في سياسة التسعير وطرق التسعير	02
			العوامل	
0.89	0.793	18	المجموع	

المصدر: من اعداد الطالبتين استناداً لمخرجات spss

من خلال الجدول (6_2) الخاص بتحديد معامل ثبات و صدق أداة الدراسة يتضح لنا أن معامل ألفا كرونباخ يساوي 0.89 و هي نتيجة مرتفعة و جيدة لأنها أكبر من الصفر و قريبة من الواحد و هذا يدل أنها نسبة مقبولة للأغراض الدراسة ، و منه فإن أداة القياس (الإستبيان) صادقة في قياس ما وضعت لأجله و ثابتة.

المبحث الثاني: عرض و تحليل النتائج

يتضمن هذا المبحث عرض نتائج الإستبيان و تحليلها و وصف للخصائص الوظيفية و الشخصية لأفراد عينة الدراسة إلى جانب الإجابة عن أسئلة الدراسة و إختبار الفرضيات و كذلك مناقشة لأبرز النتائج التي تم التوصل إليها.

المطلب الأول: عرض نتائج الإستمارة

أولاً: وصف خصائص عينة الدراسة

من خلال الأسئلة التي تم وضعها ضمن الإستبيان و المتعلقة بالمعلومات الخاصة وجدنا أن خصائص عينتنا هي كالتالي:

1. توزيع أفراد العينة بالنسبة لمتغير الملكية

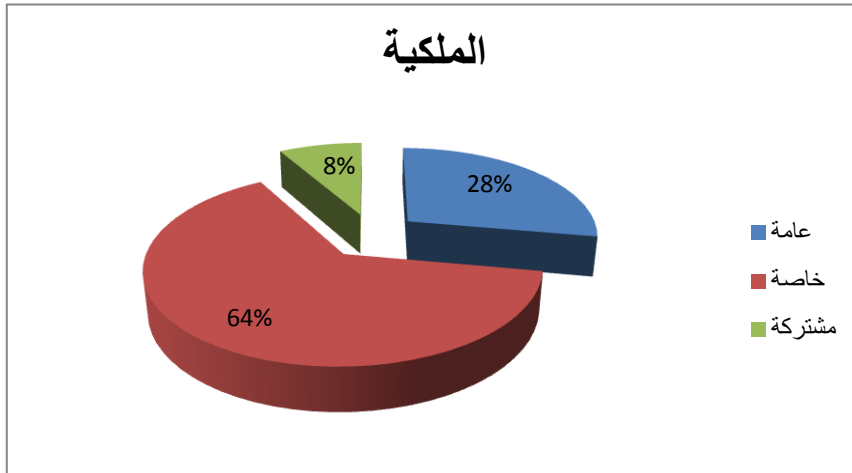
جدول(2_7): توزيع عينة الدراسة حسب الملكية

النسبة(%)	التكرار	الملكية
27.8	10	عامة
63.9	23	خاصة
8.3	03	مشتركة
100	36	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين إستناداً لمخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول(2_7) الخاص بتوزيع عينة الدراسة حسب الملكية أن أغلبية المؤسسات التي أجريت عليها الدراسة تتمتع بملكية خاصة، أي أن رأس مالها يعود لصاحب المؤسسة، حيث كان التكرار الخاص بها 23 بنسبة 63.9% و هي نسبة مرتفعة جداً، في حين أن الملكية العامة كانت نسبتها 27.88% و هي أقل من الملكية الخاصة، أما في ما يخص نسبة الملكية المشتركة قدرت بـ 8.3% و هي نسبة أقل بكثير من الملكية العامة و الخاصة و هذا يدل على أن المؤسسات ذات طابع مشترك تكاد تنقرض و يتضح هذا من خلال الشكل التالي:

شكل(2_2): توزيع عينة الدراسة حسب الملكية



المصدر: من إعداد الطالبتين إستناداً لمخرجات spss

2. توزيع أفراد العينة بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي

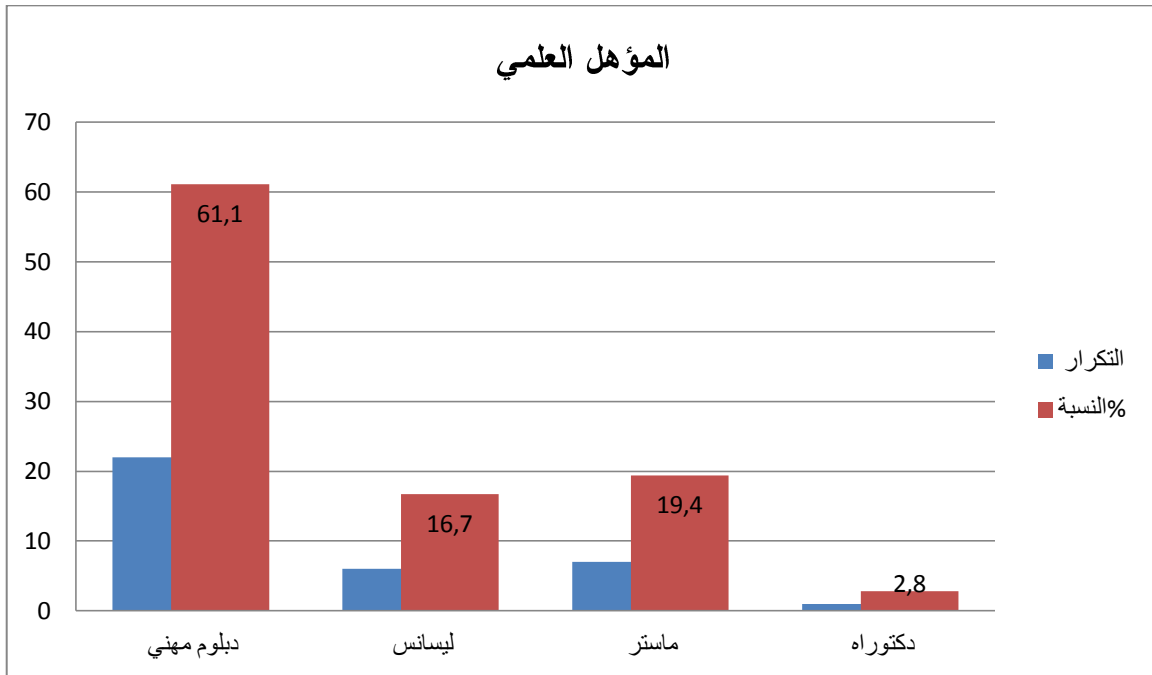
جدول(8_2): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

النسبة (%)	التكرار	المؤهل العلمي
61.1	22	دبلوم مهني
16.7	06	ليسانس
19.4	07	ماستر
2.8	01	دكتوراه
100	36	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين إستناداً لمخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول(8_2) الخاص بتوزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي أن دبلوم مهني هو المؤهل الأعلى درجة بين المؤهلات الأخرى حيث بلغت نسبته 61.1% ثم يليه مؤهل الماستر بنسبة 19.4% و هذا يعني أن معظم العمال في المؤسسات الإقتصادية متحصلون على دبلوم مهني و البعض منهم على درجة الماستر و ليسانس، أما درجة الدكتوراه منعدمة تقريباً قدرت بدرجة 2.8% و هي نسبة ضئيلة جداً و يظهر هذا من خلال الشكل الموالي:

شكل(2_3): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطالبتين إستناداً لمخرجات spss

3. توزيع أفراد العينة بالنسبة لمتغير المستوى الوظيفي:

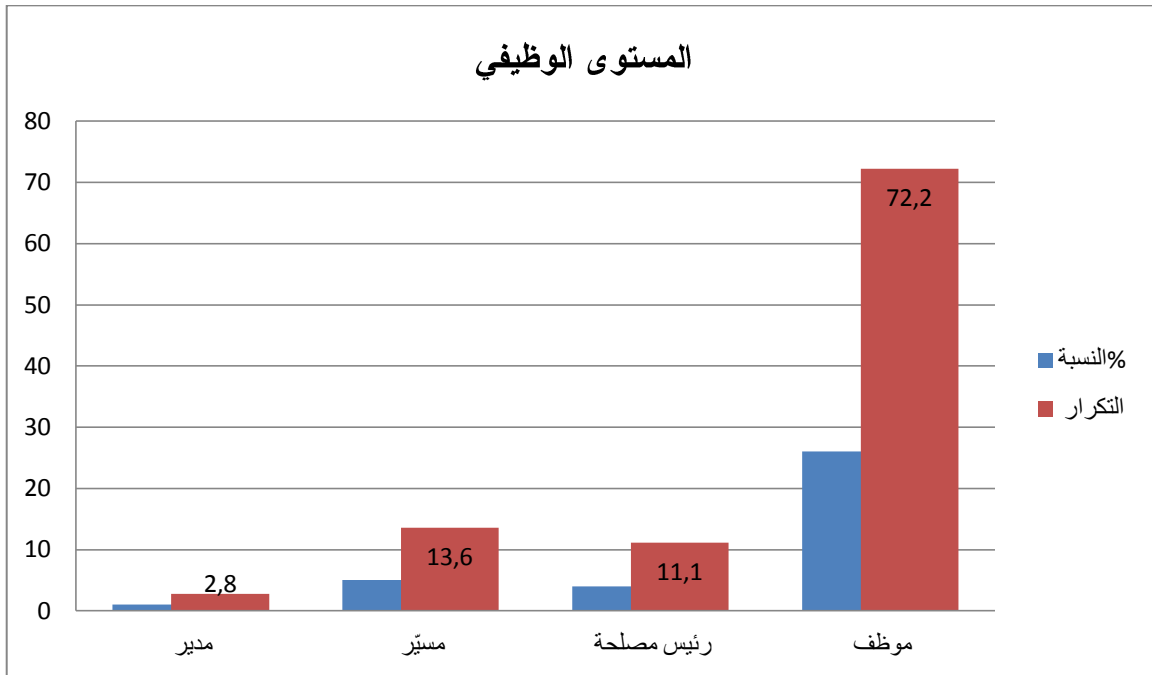
جدول(2_9): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي

النسبة(%)	التكرار	المستوى الوظيفي
2.8	01	مدير
13.6	05	مسيّر
11.1	04	ريس مصلحة
72.2	26	موظف
100	36	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين إستناداً لمخرجات spss

تبين لنا من خلال الجدول(2_9) المتعلق بالمستوى الوظيفي لعينة الدراسة أن مستوى الموظف هو الأعلى درجة حيث تكرر بقيمة 26 مرة ما يعادل نسبة 72.2% و هي نسبة كبيرة مقارنة بالمستويات الأخرى، ثم تليها رتبة المسيّر بنسبة قدرت بـ: 13.9% و بعدهما يأتي رئيس مصلحة بنسبة 11.1% أما مستوي المدير فكانت نسبته 2.8% تقريباً منعدمة، و الشكل التالي يوضح الكلام السابق:

شكل(4_2): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي



المصدر: من إعداد الطالبتين إستناداً لمخرجات spss

4. توزيع أفراد العينة بالنسبة لمتغير نوع النشاط:

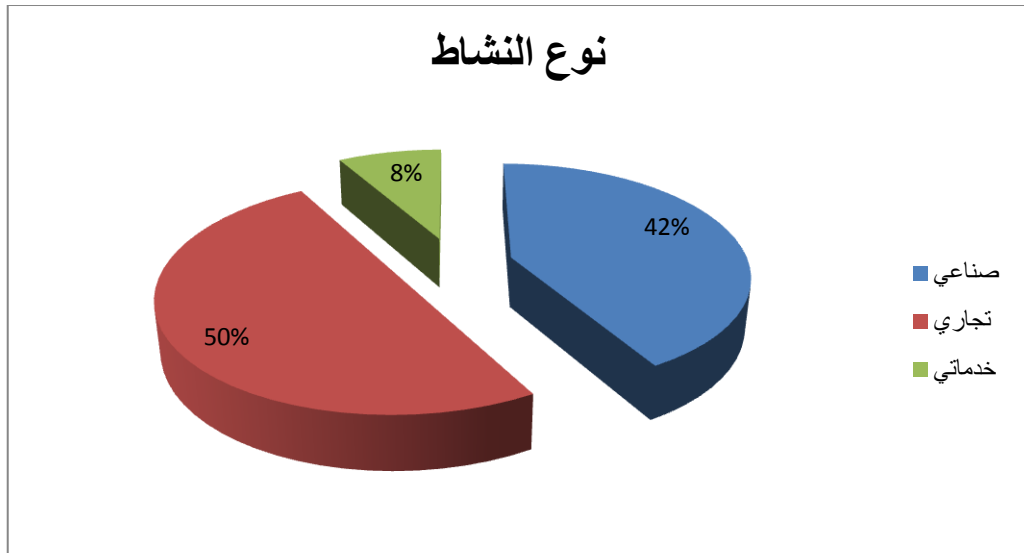
جدل(10_2): توزيع عينة الدراسة حسب نوع النشاط

النسبة (%)	التكرار	نوع النشاط
41.7	15	صناعي
50	18	تجاري
8.3	3	خدمي
100	36	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين إستناداً لمخرجات spss

يتبين لنا من خلال الجدول(10_2) الخاص بنوع النشاط لعينة الدراسة أن النشاط التجاري هو السائد حيث، تكرر 18 مرة بنسبة 50% بعده يأتي النشاط الصناعي بنسبة 41.7%، و هذا يدل على أن معظم المؤسسات التي أجريت عليها الدراسة ذات طابع تجاري، أما النشاط الخدمي فهو بنسبة 8.3% و هي أقل من النشاط التجاري و الصناعي و يظهر هذا من خلال الشكل التالي:

شكل(2_5): توزيع عينة الدراسة حسب نوع النشاط



المصدر: من إعداد الطالبتين إستناداً لمخرجات spss

5. توزيع أفراد العينة بالنسبة لمتغير عدد العمال:

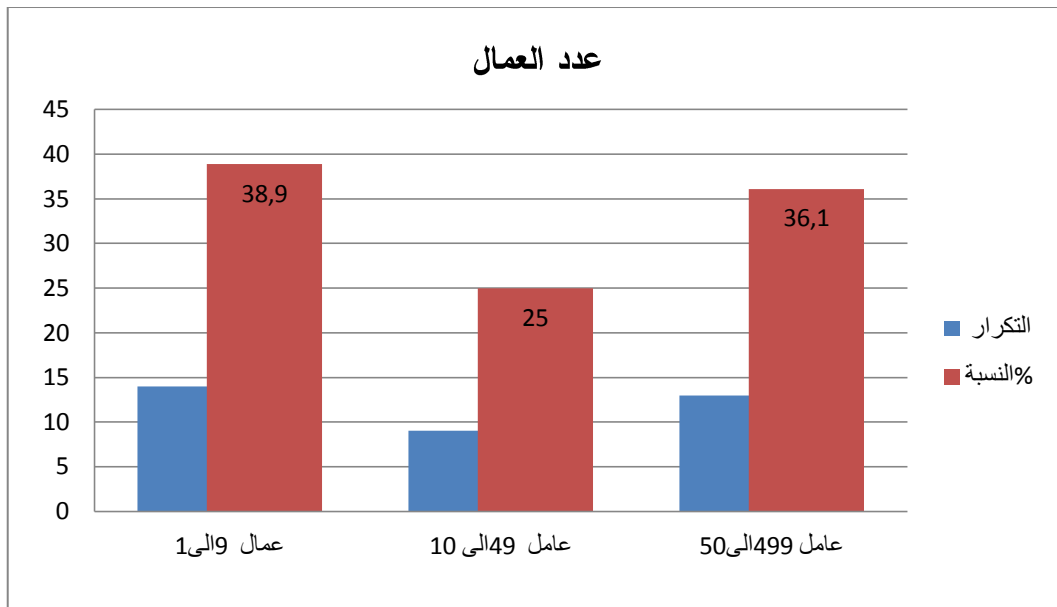
جدول(2_11): توزيع عينة الدراسة حسب عدد العمال

عدد العمال	التكرار	النسبة (%)
1 إلى 9 عمال	14	38.9
10 إلى 49 عامل	09	25
50 إلى 499 عامل	13	36.1
أكثر من 500 عامل	00	00
المجموع	36	100

المصدر: من إعداد الطالبتين إستناداً لمخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول(2_11) الخاص بتوزيع عينة الدراسة حسب عدد العمال أن الفئة الأولى (من 1 إلى 9 عمال) هي الفئة الأكثر تكرار من حيث عدد العمال في المؤسسات بنسبة 38.9%، وبعدها تأتي الفئة (من 50 إلى 499 عامل) بنسبة 36.1% و هي أقل بقليل من الفئة الأولى و هذا يعني أن معظم المؤسسات التي أجريت عليها الدراسة تضم عدد العمال حسب الفئة الأولى أو الثانية، أما الفئة الثالثة كانت بنسبة 25% و هي نسبة ضئيلة مقارنة بالفئتين السابقتين، أمل في ما يخص الفئة (أكثر من 500 عامل) فهي منعدمة حيث لم تكون هناك مؤسسات ضمن مجتمع الدراسة تضم أكثر من 500 عامل و الشكل التالي يوضح هذا الكلام:

شكل(2_6): توزيع عينة الدراسة حسب عدد العمال



المصدر: من إعداد الطالبتين إستناداً لمخرجات spss

ثانياً: حساب المتوسط المرجح و الانحراف المعياري لإجابات العينة على أسئلة الإستبيان حسب سلم ريكارت الخماسي

قبل حساب المتوسط والانحراف نأخذ الجدول الخاص بالمتوسط المرجح حسب درجات سلم ليكارت

جدول(2_12): المتوسط المرجح للمقياس

الدرجة	المتوسط المرجح
غير موافق بشدة	من 1 إلى 1.79
غير موافق	من 1.80 إلى 2.59
محايد	من 2.60 إلى 3.39
موافق	من 3.40 إلى 4.19
موافق بشدة	من 4.20 إلى 5

المصدر: وليد عبد الرحمن خالد الفراء، تحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الاحصائي spss ادارة البرامج والشؤون الخارجية، 1430، ص26.

✓ المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري للمحور الأول

جدول (13_2): متوسط و انحراف عبارات المحور الاول

الانحراف	المتوسط	رقم العبارة
0.82	4.33	M11
0.77	4.28	M12
0.82	4.00	M13
0.71	4.09	M13
0.77	4.03	M15
0.87	3.92	M16
0.96	3.61	M17
0.48	3.86	M18

المصدر: من إعداد الطالبتين إستناداً لمخرجات spss

✓ المتوسط الحسابي و الإنحراف المعياري للمحور الثاني

جدول (14_2): متوسط و إنحراف عبارات المحور الثاني

الانحراف	المتوسط	رقم العبارة
0.88	3.89	M21
0.85	3.89	M22
0.91	3.89	M23
0.95	3.81	M24
1.19	3.67	M25
1.04	4.06	M26
0.77	3.72	M27
0.88	3.72	M28
1.01	3.64	M29
0.99	3.56	M210

المصدر: من إعداد الطالبتين إستناداً لمخرجات spss

بعد إجراء الجداول التكرارية لعبارات المحور الأول و المحور الثاني و حساب متوسطات و إنحراف

العبارات يمكننا إستخلاص الجداول الخاصة بإتجاهات المحاور و هي كما يلي:

1. المحور الأول:

جدول(2_15): المتوسط الحسابي و الإنحراف المعياري للمحور الأول من الدراسة

الرتبة	الإتجاه	الإنحراف المعياري	المتوسط المرجح	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المقياس	عبارات المحور الأول
1	موافق بشدة	0.82	4.33	19	11	5	1	-	التكرار	M11
				52.8	30.6	13.9	2.8	-	النسبة%	
2	موافق بشدة	0.77	4.28	15	18	1	2	-	التكرار	M12
				41.7	50	2.8	5.6	-	النسبة%	
5	موافق	0.82	4	10	18	6	2	-	التكرار	M13
				27	50	16.7	5.6	-	النسبة%	
3	موافق	0.71	4.19	12	20	3	1	-	التكرار	M14
				33.3	55.6	8.3	2.8	-	النسبة%	
4	موافق	0.77	4.03	10	18	7	1	-	التكرار	M15
				27.8	50	19.4	2.8	-	النسبة%	
6	موافق	0.87	3.92	10	15	9	2	-	التكرار	M16
				27.8	41.7	25	5.6	-	النسبة%	
8	موافق	0.96	3.61	8	10	14	4	-	التكرار	M17
				22.2	27.8	38.9	11.1	-	النسبة%	
7	موافق	1.12	3.86	13	11	7	4	1	التكرار	M18
				36.1	30.6	19.4	11.1	2.8	النسبة%	
	موافق	0.488	4.03	97	121	52	17	1	التكرار	M1
				33.68	42.01	18.05	5.90	0.34	النسبة%	

المصدر: من اعداد الطالبتين إستناداً لمخرجات spss

يتّضح من الجدول رقم (2_15) أن المتوسط الحسابي المرجح العام لفقرات المحور الأول و الذي يتمحور حول المحاسبة التحليلية في المؤسسة هو 4.03 و إنحراف معياري 0.48، مما يدل على عدم وجود تباين كبير بين آراء أفراد الدراسة، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية و الإنحرافات المعيارية لكل سؤال على حدا و هذا لتحديد درجة التأثير، و التي قدرت في مجموعها على مقياس موافق، حيث

أظهرت نتائج المحور الأول أن هناك تأييد من قبل أغلبية المستجوبين أن المحاسبة التحليلية في المؤسسة لها أهمية كبيرة كما أنها تلعب دور أساسي في تسيير المؤسسة.

فمن خلال هذا الجدول يتضح لنا مدى أهمية وجود المحاسبة التحليلية في المؤسسة الاقتصادية و الأهداف التي تسعى لتحقيقها و ذلك على النحو التالي:

- جاءت العبارة الأولى في المحور الأول (M11) "تعتبر قياس التكلفة الهدف الرئيسي للمحاسبة التحليلية" في المرتبة الأولى من حيث الهدف الذي تسعى المحاسبة التحليلية لتحقيقه و هو قياس التكلفة، و قد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (4.33) لإنحراف معياري (0.82) و كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية بدرجة موافق بشدة لهذه العبارة هي (52.8%) من مجموع عينة الدراسة، و لهذا يمكن إعتبار قياس التكلفة الهدف الرئيسي للمحاسبة بدرجة كبيرة من وجهة نظر عينة الدراسة.

- كما جاءت العبارة الثانية (M12) من نفس المحور "تعد أهداف المحاسبة التحليلية وسيلة لضمان الرقابة" في المرتبة الثانية، حيث أنها تعد الأهداف التي تسعى المحاسبة التحليلية لتحقيقها هي من بين الوسائل التي تضمن عملية الرقابة داخل المؤسسة الاقتصادية و كان المتوسط الحسابي لها 4.28 بانحراف معياري 0.77 و قد بلغت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية بدرجة موافق بشدة لهذه العبارة 50% من مجموع عينة الدراسة

- أما العبارة الرابعة (M14) من نفس المحور "تلعب المحاسبة التحليلية دوراً مركزياً في مسار المؤسسة" جاءت في المرتبة الثالثة من حيث دور المحاسبة التحليلية في المؤسسة الاقتصادية كونها تلعب دوراً أساسياً في تسيير المؤسسة، و كان المتوسط الحسابي للعبارة 4.19 بإنحراف معياري 0.71 و بلغت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية بدرجة موافق لهذه العبارة 55.6% من مجموع عينة الدراسة و لهذا يمكن إعتبار أن المحاسبة التحليلية فعلاً لها دور أساسي في المؤسسة الاقتصادية.

- و قد جاءت عبارة (M15) "المحاسبة التحليلية تسمح بفتح المجال لمراقبة المسؤوليات على المستوى التنفيذي و مستوى الإدارة" في الترتيب الرابع بمتوسط حسابي 4.03 و إنحراف معياري 0.77 و قد بلغت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية بدرجة موافق 50% من مجموع أفراد الدراسة و بذلك يمكن إعتبار أهمية هذه العبارة من وجهة نظر عينة الدراسة هي بدرجة كبيرة.

- جاءت العبارة الثالثة (M13) من المحور الأول في الترتيب الخامس "تهدف محاسبة التكاليف إلى جمع البيانات و تحديد تكلفة كل وحدة من وحدات الإنتاج" من حيث الهدف الذي تسعى محاسبة التكاليف لتحقيقه و هو جمع البيانات و تحديد تكلفة وحدات الإنتاج، و قد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (4.00) بإنحراف معياري (0.82) و كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة

عالية بدرجة موافق لهذه العبارة هي (50%) من مجموع عينة الدراسة، و لهذا يمكن إعتبار تحديد تكلفة كل وحدة و جمع البيانات هو من بين الأهداف التي تسعى محاسبة التكاليف لتحقيقها بدرجة كبيرة من وجهة نظر عينة الدراسة.

- أما العبارة السادسة (M16) من نفس المحور " تستعمل المحاسبة التحليلية للتخطيط و قياس التوقعات المستقبلية" جاءت في الترتيب السادس و كان المتوسط الحسابي للعبارة 2.93 بإنحراف معياري 0.87 و بلغت نسبة الأفراد الذين أعطوا بدرجة مساهمة عالية بدرجة موافق لهذه العبارة 41.7% من مجموع عينة الدراسة و لهذا يمكن إعتبار المحاسبة التحليلية أنها تستعمل فعلاً للتخطيط و قياس التوقعات المستقبلية للمؤسسة بدرجة كبيرة من وجهة نظر عينة الدراسة.

- كما جاءت العبارة الثامنة (M18) من نفس المحور " يؤدي تحليل النتيجة و تفسيرها إلى توضيح الأسباب التي أدت إليها" في المرتبة السابعة من حيث القيام بعملية تحليل النتيجة و تفسيرها يبين لنا الأسباب التي أدت إليها، بمتوسط حسابي 3.86 و إنحراف معياري 1.12 و قد بلغت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية بدرجة موافق بشدة لهذه العبارة 36.1% من مجموع عينة الدراسة، لهذا يمكن إعتبار تحليل النتيجة و تفسيرها أنه يؤدي إلى توضيح الأسباب المؤدية لها بدرجة متوسطة من وجهة نظر عينة الدراسة.

- كما جاءت العبارة السابعة (M17) من المحور الأول في الترتيب الثامن و الأخير " تتجلى أهمية المحاسبة بضرورة القيام بنظام مراقبة لإكتشاف الخطر" من حيث الأهمية التي تتمتع بها المحاسبة التحليلية داخل المؤسسة، و قد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.61) بإنحراف معياري (0.96) و كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة بدرجة موافق للعبارة هي (27.8%) من مجموع عينة الدراسة، فيمكن إعتبار أهمية هذه العبارة هي بدرجة متوسطة من وجهة نظر عينة الدراسة.

و هذا يمكن تفسيره بأن معظم أفراد عينة الدراسة ينظرون إلى المحاسبة التحليلية و أهميتها وجودها في المؤسسات الإقتصادية بإيجابية و هذا لما لها دور أساسي في تسيير المؤسسة.

2. المحور الثاني:

جدول (2_16): المتوسط الحسابي و الإنحراف المعياري للمحور الثاني من الدراسة

عبارات المحور الثاني	المقياس	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الإنحراف المعياري	الإتجاه	الرتبة
M21	التكرار	-	3	7	17	9	3.89	0.88	موافق	3
	النسبة %	-	8.3	19.4	47.2	25				
M22	التكرار	-	2	9	16	9	3.89	0.85	موافق	4

				25	44.4	25	5.6	-	النسبة %	
2	موافق	0.91	3.89	11	12	11	2	-	التكرار	M23
				30.6	33.3	30.6	5.6	-	النسبة %	
5	موافق	0.95	3.81	9	14	11	1	1	التكرار	M24
				25	38.9	30.6	2.8	2.8	النسبة %	
8	موافق	1.19	3.67	10	12	9	2	3	التكرار	M25
				27.8	33.3	25	5.6	8.3	النسبة %	
1	موافق	1.04	4.06	14	15	3	3	1	التكرار	M26
				38.9	41.7	8.3	8.3	2.8	النسبة %	
7	موافق	0.77	3.72	5	18	11	2	-	التكرار	M27
				13.9	50	30.6	5.6	-	النسبة %	
6	موافق	0.88	3.72	6	17	11	1	1	التكرار	M28
				16.7	47.2	30.6	2.8	2.8	النسبة %	
9	موافق	1.018	3.64	8	13	9	6	-	التكرار	M29
				22.2	36.1	25	16.7	-	النسبة %	
10	موافق	0.99	3.56	5	17	8	5	1	التكرار	M210
				13.9	47.2	22.2	13.9	2.8	النسبة %	
	موافق	0.472	3.78	86	151	89	27	10	التكرار	M2
				23.7	41.6	24.51	7.44	2.8		

المصدر: من اعداد الطالبتين إستناداً لمخرجات spss

يتضح من الجدول رقم (2_16) أن المتوسط الحسابي المرجح العام لفقرات المحور الثاني و الذي يتمحور حول العوامل المؤثرة في سياسة التسعير و طرق التسعير 3.78 و إنحراف معياري 0.47، مما يدل على عدم وجود تباين كبير بين آراء أفراد الدراسة، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية و الإنحرافات المعيارية لكل سؤال على حدا و هذا لتحديد درجة التأثير، و التي قدرت في مجموعها على مقياس موافق، حيث أظهرت نتائج المحور الثاني أن هناك تأييد من قبل أغلبية المستجوبين أن العوامل المؤثرة في سياسة التسعير هي عوامل داخلية و خارجية و بإمكانها أن تساعد في تحديد الأسعار. فمن خلال الجدول قمنا بترتيب العبارات المقترحة لتحليل المحور الثاني حسب توجه إستجابات غالبية عينة الدراسة و التي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، و سنتناول العبارات حسب ترتيبها على النحو التالي:

- جاءت العبارة السادسة من المحور الثاني (M26) في الترتيب الأول" من بين العوامل الخارجية المؤثرة في سياسة التسعير نجد عامل المنافسة" بمتوسط حسابي 4.06 و انحراف معياري 1.04 و كانت نسبة الافراد الذين أعطو درجة مساهمة عالية بدرجة موافق لهذه العبارة هي (41.7%) من مجموع عينة الدراسة، و تعود هذه النتيجة الى اعتبار ان عامل المنافسة من بين العوامل الخارجية التي تؤثر بشكل كبير على سياسة التسعير بدرجة كبيرة من وجهة نظر عينة الدراسة.
- أما العبارة الثالثة (M23) من نفس المحور "يمثل تحديد التكاليف من العوامل الداخلية الذي يؤثر بشكل اساسي على قرارات التسعير" جاءت في الترتيب الثاني من حيث تحديد التكاليف الذي يعتبر من بين العوامل الداخلية التي تؤثر على قرارات التسعير، و كان المتوسط الحسابي للعبارة 3.89 بانحراف معياري 0.91 و بلغت نسبة الافراد الذين اعطو بدرجة مساهمة عالية بدرجة موافق لهذه العبارة 33.3% من مجموع عينة الدراسة و لهذا يمكن اعتبار هذه النتيجة ان لها اهمية بدرجة متوسطة من وجهة نظر عينة الدراسة.
- كما جاءت العبارة الاولى (M21) من المحور الثاني في الترتيب الثالث "تؤثر في سياسة التسعير عوامل داخلية و اخرى خارجية " و قد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3.89 بانحراف معياري 0.88 و كانت نسبة الافراد الذين أعطو درجة مساهمة بدرجة موافق لهذه العبارة هي (47.2%) من مجموع عينة الدراسة، و تعود هذه النتيجة الى ان العوامل المؤثرة في سياسة التسعير قد تكون عوامل داخلية و قد تكون خارجية و لهذا يمكن اعتبار اهمية هذه العبارة هي بدرجة كبيرة من وجهة نظر عينة الدراسة.
- أما العبارة الثانية (M22) من نفس المحور " تنشأ داخل المؤسسة عوامل داخلية يمكن السيطرة عليها عند تحديد الأسعار" جاءت في المرتبة الرابعة من حيث انه يمكن السيطرة على العوامل الداخلية التي تنشأ داخل المؤسسة عند عملية تحديد الاسعار، و كان المتوسط الحسابي للعبارة 3.89 بانحراف معياري 0.85 و بلغت نسبة الافراد الذين اعطو بدرجة مساهمة عالية بدرجة موافق لهذه العبارة 44.4% من مجموع عينة الدراسة و لهذا يمكن اعتبار اهمية هذه العبارة بدرجة كبيرة من وجهة نظر عينة الدراسة.
- كما جاءت العبارة الرابعة (M24) من نفس المحور "من العوامل التي تساعد في تحديد اسعار المنتجات هي الخبرة المتراكمة" في المرتبة الخامسة، بمتوسط الحسابي 3.81 و انحراف معياري 0.95 و قد بلغت نسبة الافراد الذين اعطو درجة مساهمة عالية بدرجة موافق لهذه العبارة 38.9% من مجموع عينة الدراسة، لهذا يمكن اعتبار ان الخبرة المتراكمة من بين العوامل التي تساعد في عملية تحديد الاسعار بدرجة متوسطة من وجهة نظر عينة الدراسة.
- بالنسبة للعبارة الثامنة من المحور الثاني (M28) جاءت في الترتيب السادس "من بين طرق التسعير نجد التسعير على اساس التكلفة و هي من ابسط الطرق " من حيث ان التسعير على

- اساس التكلفة يعتبر من بين طرق التسعير، و قد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3.72 بانحراف معياري 0.88 و كانت نسبة الافراد الذين أعطو درجة مساهمة بدرجة موافق لهذه العبارة هي (47.2%) من مجموع عينة الدراسة، و تعود هذه النتيجة الى ان عملية التسعير على اساس التكلفة هي من ابسط طرق التسعير و هذا من وجهة نظر عينة الدراسة بدرجة كبيرة.
- أما العبارة السابعة (M27) من نفس المحور "يعتبر الموردون عنصرا اساسيا في تحديد سعر اي سلعة او خدمة تقدمها المؤسسة" في الترتيب السابع ، بمتوسط الحسابي 3.72 و انحراف معياري 0.77 و قد بلغت نسبة الافراد الذين اعطو درجة مساهمة عالية بدرجة موافق لهذه العبارة 50% من مجموع عينة الدراسة، و تعود هذه النتيجة الى اعتبار عنصر الموردون اساسي في تحديد سعر سلعة او خدمة تقدمها المؤسسة، و بذلك يمكن اعتبار اهمية هذا العنصر بدرجة كبيرة من وجهة نظر عينة الدراسة.
- أما العبارة الخامسة (M25) من نفس المحور "طبيعة السوق والطلب يعتبر من العوامل الخارجية المؤثرة في قرارات التسعير" جاءت في الترتيب الثامن من حيث ان عنصر السوق و الطلب من بين العوامل الخارجية التي تؤثر في قرارات التسعير، و كان المتوسط الحسابي للعبارة 3.67 بانحراف 1.19 و بلغت نسبة الافراد الذين اعطو بدرجة مساهمة عالية بدرجة موافق لهذه العبارة 33.3% من مجموع عينة الدراسة و لهذا يمكن اعتبار هذه النتيجة ان لها اهمية بدرجة متوسطة من وجهة نظر عينة الدراسة.
- جاءت العبارة التاسعة من المحور الثاني (M29) في الترتيب التاسع "التسعير على اساس الطلب يعتبر من بين طرق التسعير" بمتوسط حسابي 3.64 و انحراف معياري 1.018 و كانت نسبة الافراد الذين أعطو درجة مساهمة عالية بدرجة موافق لهذه العبارة هي (36.1%) من مجموع عينة الدراسة، و تعود هذه النتيجة الى اعتبار التسعير على اساس الطلب كذلك من بين طرق التسعير بدرجة متوسطة من وجهة نظر عينة الدراسة.
- أما فيما يخص العبارة الاخيرة من المحور الثاني (M210) فقد جات في الترتيب العاشر و الاخير " ان طلب المستهلك على سلعة او خدمة يمثل قدرته و رغبته في الشراء باسعار مختلفة " من حيث سلوك المستهلك حيث انه عند طلبه لسلعة معينة او خدمة فانه يمثل رغبته في الشراء، و قد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3.56 بانحراف معياري 0.99 و كانت نسبة الافراد الذين أعطو درجة مساهمة بدرجة موافق لهذه العبارة هي (47.2%) من مجموع عينة الدراسة، و لهذا يمكن اعتبار قدرة المستهلك و رغبته في الشراء باسعار مختلفة لسلعة او خدمة ما، هي بدرجة كبيرة من وجهة نظر عينة الدراسة.

و هذا يمكن تفسيره بأن معظم افراد عينة الدراسة ينظرون الى ان سياسة التسعير تؤثر فيها عوامل داخلية و عوامل خارجية، و ان هناك بعض العوامل التي تساعد في عملية تحديد الاسعار و هذا لمالها من تأثير بشكل اساسي على قرارات التسعير في المؤسسة.

ثالثاً: قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات الدراسة

من أجل التعرف على مدى صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة تم حساب معامل الارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة من عبارات المحور و الدرجة الكلية لجميع عبارات هذا المحور الذي تنتمي إليه تلك العبارة، و ذلك لكل محور من محاور الدراسة.

1. المحور الاول: المحاسبة التحليلية في المؤسسة.

جدول (17_2) معامل الارتباط بيرسون لعبارات المحور الاول

معامل الارتباط	رقم العبارة
0.612**	01
0.477**	02
0.645**	03
0.386*	04
0.688**	05
0.600**	06
0.661**	07
0.469**	08
**دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)	

المصدر: من اعداد الطالبتين استناداً لمخرجات spss

يبين الجدول (17_2) معاملات الارتباط لجميع عبارات المحور الاول (المحاسبة التحليلية في المؤسسة) حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الاتساق الداخلي، حيث يتبين من الجدول بان معاملات الارتباط المبينة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) و هي قيم موجبة تتراوح بين 0.38 و 0.68 في حدها الأعلى للعبارة رقم 5، و نلاحظ أن معظم العبارات فوقها نجمتين إلا العبارة الرابعة فوقها نجمة واحدة، و هذا يدل على الارتباط القوي و المعنوي بين العبارات مما يشير إلى الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الاول.

2. المحور الثاني: العوامل المؤثرة في سياسة التسعير و طرق التسعير

جدول (18_2) معامل الارتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني

معامل الارتباط	رقم العبارة
0.629**	01
0.597**	02
0.463**	03
0.381*	04
0.587**	05
0.374*	06
0.461**	07
0.283	08
0.617**	09
0.541**	10
**دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)	

المصدر: من اعداد الطالبتين استناداً لمخرجات spss

يبين الجدول (18_2) معاملات الارتباط لجميع عبارات المحور الثاني (العوامل المؤثرة في سياسة التسعير و طرق التسعير) حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الاتساق الداخلي، حيث يتبين من الجدول بان معاملات الارتباط المبينة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) و هي قيم موجبة تتراوح بين 0.28 و 0.62 في حدها الأعلى للعبارة رقم 1، و نلاحظ أن جميع العبارات تقريباً فوقها نجمتين، و هذا يدل على الارتباط القوي و المعنوي بين العبارات مما يشير إلى الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الثاني، أما العبارة الرابعة و السادسة فوقهما نجمة واحدة و العبارة الثامنة لا تحمل أي نجمة مما يدل على ان هذه العبارة لها ارتباط غير معنوي مع باقي العبارات.

3. معامل الارتباط بين المحورين

جدول (19_2) معامل الارتباط بيرسون بين المحورين

	المحاسبة التحليلية في المؤسسة	العوامل المؤثرة في سياسة التسعير و طرق التسعير
Pearson Correlation في المؤسسة	1	.626**
Sig. (2-tailed)		.000
N	36	36
Pearson Correlation العوامل المؤثرة في سياسة التسعير و طرق التسعير	.626**	1
Sig. (2-tailed)	.000	
N	36	36

نلاحظ من خلال الجدول (2_19) ان معامل الارتباط بيرسون يساوي 0.626 و هي قيمة موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية قوية، و كذلك وجود نجمتين بجانب قيمة المعامل و هذا يدل على معنوية عالية للارتباط.

المطلب الثاني: تفسير و اختبار الفرضيات

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي

من أهم الفروض في الاختبارات الإحصائية المعلمية أن يكون التوزيع الاحتمالي للبيانات المستخدمة هو التوزيع الطبيعي، حيث يعتبر من أهم التوزيعات في علم الإحصاء بل يعتبر أساساً لكثير من النظريات الإحصائية الرياضية و يلعب دوراً أساسياً في اختبارات الفروض الإحصائية و فترات الثقة و غير ذلك، و يعرف بأسماء مختلفة منها التوزيع الجرسى لكونه يشبه الجرس، و بدون ذلك الشرط لا يمكن تطبيق الاختبار من الناحية العملية .

نهدف من خلال هذا الاختبار معرفة ما إذا كانت بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي ام لا و ذلك باستخدام اختبار كولموجروف_ سمرنوف (Test de Kolmogorov-Smirnov)

1. المحور الاول : نأخذ الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الصفرية H_0 : تتبع بيانات الدراسة التوزيع الطبيعي.

الفرضية البديلة H_1 : لا تتبع بيانات الدراسة التوزيع الطبيعي.

جدول (2_20): اختبار التوزيع الطبيعي للمحور الاول باستخدام

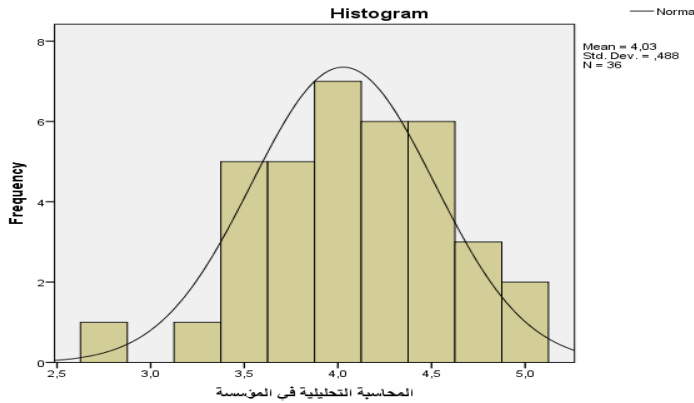
(Test de Kolmogorov-Smirnov)

Variable	M1	البيانات
N	36	حجم العينة
Moyenne Paramètres normaux a,,b	4.03	متوسط البيانات
Ecart-type	0.48	الانحراف المعياري
absolue Différences les plus extrêmes	0.12	اكبر فرق بين البيانات و دالة التوزيع الاحتمالية
Positive	0.67	
Négative	-0.12	
Z de Kolmogorov-Smirnov	0.95	قيمة اختبار جودة المطابقة
Signification asymptotique (bilatérale)	0.2	مستوى دلالة الاختبار

المصدر: من اعداد الطالبتين استناداً لمخرجات SPSS

يبين الجدول (20_2) أن قيمة مستوى دلالة الاختبار (0.2) بالنسبة لمتغيرات المحور الأول، وجميعها أكبر من مستوى الدلالة المعنوية (0.05) و منه نقبل الفرضية الصفرية H_0 و نرفض الفرضية البديلة H_1 أي أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي. و يظهر هذا من خلال الشكل التالي:

شكل(2_7): التوزيع الطبيعي للمحور الاول



المصدر: من اعداد الطالبتين استناداً لمخرجات SPSS

2. المحور الثاني: نأخذ الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الصفرية H_0 : تتبع بيانات الدراسة التوزيع الطبيعي.

الفرضية البديلة H_1 : لا تتبع بيانات الدراسة التوزيع الطبيعي.

جدول (21_2): اختبار التوزيع الطبيعي للمحور الثاني باستخدام

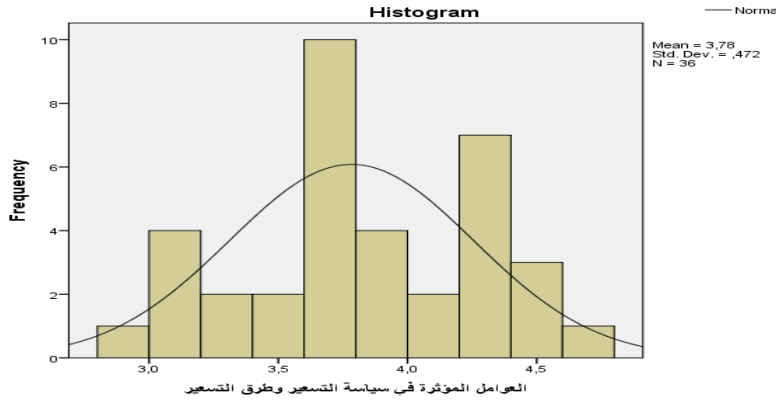
(Test de Kolmogorov-Smirnov)

Variable	M2	البيانات
N	36	حجم العينة
Moyenne Paramètres normaux a,,b	3.78	متوسط البيانات
Ecart-type	0.47	الانحراف المعياري
absolue Différences les plus extrêmes	0.11	اكبر فرق بين البيانات
Positive	0.098	و دالة التوزيع
Négative	-0.11	الاحتمالية
Z de Kolmogorov-Smirnov	0.95	قيمة اختبار جودة المطابقة
Signification asymptotique (bilatérale)	0.2	مستوى دلالة الاختبار

المصدر: من اعداد الطالبتين استناداً لمخرجات SPSS

يبين الجدول (21_2) أن قيمة مستوى دلالة الاختبار (0.2) بالنسبة لمتغيرات المحور الثاني، وجميعها أكبر من مستوى الدلالة المعنوية (0.05) و منه نقبل الفرضية الصفرية H_0 و نرفض الفرضية البديلة H_1 أي أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي. و يظهر هذا من خلال الشكل التالي:

شكل(8_2): التوزيع الطبيعي للمحور الثاني



المصدر: من اعداد الطالبتين استناداً لمخرجات SPSS

ثانياً: اختبار التباين الاحادي (ANOVA one way anova)

في هذه الحالة تجري اختبار تحليل التباين الأحادي "F" و يسمى (ANOVA) و يستخدم في تحليل التباين لتفسير ظاهرة معينة و ذلك بتحديد متغير تابع او مستقل يفسر من قبل متغير آخر، و سنقوم بتحليل التباين للمحور الاول و الثاني تبعاً للمستوى الوظيفي.

الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد فروق بين متوسطات الاجابات تبعا للمستوى الوظيفي

الفرضية البديلة H_1 : توجد فروق بين متوسطات الاجابات تبعا للمسوى الوظيفي

جدول(22_2): تحليل التباين الاحادي ANOVA

المحاور	المستوى الوظيفي	المتوسط الحسابي	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة	الفروقات
الاول	مدير	3.75	0.27	0.84	لا توجد
	مسير	4.15			
	رئيس مصلحة	3.91			
	موظف	4.03			
الثاني	مدير	3.70	0.30	0.82	لا توجد
	مسير	3.74			
	رئيس مصلحة	4.00			
	موظف	3.76			

المصدر: من اعداد الطالبتين استناداً لمخرجات SPSS

الجدول يوضح مقارنة المتوسطات عن طريق (F) فمن خلال الجدول نستنتج عدم وجود دلالة للمحورين حيث ان احتمال المعنوية كان على التوالي (0.82،0.88) و هي قيم اكبر من 0.05 و لذلك فإن الفرضية الصفرية H0 مقبولة أي لا توجد فروق بين متوسطات اجابات المحورين تبعا للمستوى الوظيفي

اما بالنسبة للفرضية البديلة H1 مرفوضة.

ثالثاً: اختبار الانحدار المتعدد

سنحاول من خلال استخدام الانحدار المتعدد التأكد من وجود علاقة بين المحاسبة التحليلية وسياسة التسعير او لا توجد.

لتكن لدينا الفرضيتين التاليتين:

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المحاسبة التحليلية وسياسة التسعير

H1: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المحاسبة التحليلية وسياسة التسعير.

عند مستوى معنوية 0.05%.

جدول(23_2): معامل التحديد و الارتباط

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.626a	.392	.374	.386

المصدر: من اعداد الطالبتين استناداً لمخرجات SPSS

جدول(24_2): تحليل ANOVA(a)

Model	df	Mean Square	F	sig
1 Regression	1	3.271	21.906	.000b
Residual	34	.149		
Total	35			

المصدر: من اعداد الطالبتين استناداً لمخرجات SPSS

جدول: (25_2) Coefficients(a)

Model	B	t	sig
1 (Constant)	1.345	2.562	.015
المحاسبة التحليلية في المؤسسة	.605	4.686	.000

المصدر: من اعداد الطالبتين استناداً لمخرجات SPSS

استخدم معامل التحديد من أجل معرفة قوة العلاقة بين متغيرين، كما لدينا في هذه الدراسة المتغير الاول (المستقل) المحاسبة التحليلية و المتغير الثاني (التابع) سياسة التسعير. حيث تبين النتائج من خلال الجدول (23_2) ان معامل الارتباط بلغ (0.626) و هو دال احصائياً على وجود علاقة ارتباط ايجابية بين المتغيرين المذكورين، و بلغ معامل التحديد (0.392) و هذا ما يعطي تفسير عن قوة العلاقة بين المحاسبة التحليلية و سياسة التسعير بنسبة (39%). اما بالنسبة للجدول (24_2) فنلاحظ ان قيمة (F) المحسوبة بلغت (21.906) و قيمة sig بلغت (0.000) و هي ذات دلالة احصائية اقل من 0.05 و عليه فإننا نرفض الفرضية القائلة (لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المحاسبة التحليلية و سياسة التسعير) و نقبل الفرضية البديلة القائلة (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المحاسبة التحليلية و سياسة التسعير) اما الجدول (25_2) نستخلص منه معادلة الانحدار الخطي كما يلي:

$$Y = 1.345 + 0.605X$$

رابعاً: اختبار فرضيات الدراسة.

و لاختبار فرضيات الدراسة قمنا بإجراء تحليل (One-Sample Test) و الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول(26_2): نتائج اختبار (One-Sample Test) لفرضيات الدراسة

الفرضيات	t	df	Sig	Mean
M1	49.48	35	.000	4.03
M2	48.05	35	.000	3.78

المصدر: من اعداد الطالبتين استناداً لمخرجات SPSS

اختبار الفرضية الاولى:

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان قيمة " t " هي 49.48 و مستوى الدلالة يساوي 0.000 و هي أقل من 0.05 مما يعني وجود اهمية كبيرة لضرورة وجود المحاسبة التحليلية في المؤسسات الاقتصادية بحيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.03 و هي تعبر عن الدرجة موافق.

حيث أن المؤسسات الاقتصادية تكون ذات طابع صناعي أو تجاري أو خدماتي فكلها تحتاج الى نظام المحاسبة التحليلية لممارسة نشاطها بشكل جيد و خاصة ذات الطابع الصناعي كونها تقوم بعملية انتاج وحدات كثيرة و تحديد التكلفة النهائية للمنتوج، فهذه العملية ليست سهلة بدون استخدام طريقة علمية صحيحة و مدروسة مثل المحاسبة التحليلية و هذا من اجل تحقيق الاغراض التي تساعد المسير على اتخاذ قرارات صحيحة و مناسبة، و هذا من اجل تحديد القاعدة الاساسية للسعر .

من هنا يمكن اثبات الفرضية الاولى المتمثلة في ضرورة وجود المحاسبة التحليلية في المؤسسة الاقتصادية كونها تهدف لجمع البيانات و تحديد تكلفة كل وحدة من وحدات الانتاج.

اختبار الفرضية الثانية:

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان قيمة " t " هي 48.05 و مستوى الدلالة يساوي 0.000 و هي أقل من 0.05 مما يعني وجود عوامل داخلية و خارجية تؤثر في سياسة التسعير، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.78 و هي تعبر عن الدرجة موافق.

تقوم المؤسسة الاقتصادية بعدة وظائف و أنشطة من أجل تحديد سياسة تسعير مناسبة تضمن من خلالها مكانتها التنافسية في السوق، و هذه السياسات تؤثر فيها مجموعة من العوامل الداخلية و الخارجية، فالعوامل الداخلية هي التي تستطيع المؤسسة السيطرة عليها و مراقبتها و التحكم فيها لأنها تنشأ داخل المؤسسة فنجد من بين هذه العوامل التكاليف حيث انها تعبر عن الاساس الذي يعتمد عليه عند تحديد الاسعار، لأن جميع المؤسسات تهدف لتغطية كل تكاليف الإنتاج و التوزيع و بيع المنتج و غيرها من الأنشطة من خلال تحديد الأسعار

اما العوامل الخارجية تمثل عوامل البيئة المحيطة بالمؤسسة، و خارج نطاق سيطرتها عكس العوامل الخارجية، فعلى المؤسسة التكيف معها بشكل جيد يساهم في نجاح استراتيجيتها السعرية، فنجد من بين هذه العوامل عامل المنافسة حيث انها تمثل عامل مهم بالنسبة للمؤسسة في تحديد اسعار المنتجات حيث ان تحديدها لا يتم بشكل مستقل عن اسعار السلع المماثلة و البديلة في السوق.

من هنا يمكننا اثبات صحة الفرضية المتمثلة في وجود عوامل داخلية تؤثر بشكل اساسي في قرارات التسعير كما توجد كذلك عوامل خارجية مثل عامل المنافسة تؤثر في سياسة التسعير.

خلاصة الفصل

هدفت الدراسة الميدانية إلى دراسة و تحليل دور المحاسبة التحليلية في تحديد سياسة التسعير من وجهة نظر القائمين بعمل المحاسبة في المؤسسات الاقتصادية، و منه للعمل على تفعيلها و تطويرها في هذه المؤسسات و نستنتج من هذه الدراسة مايلي:

- اهمية وجود المحاسبة التحليلية في المؤسسة الاقتصادية
 - الدور الذي تلعبه المحاسبة التحليلية في تسيير المؤسسة
 - مدى قدرة المحاسبة التحليلية على تجميع المعلومات و تحليل البيانات
 - وجود عدة عوامل تؤثر في سياسة التسعير منها عوامل داخلية و اخرى خارجية
 - من بين العوامل التي تؤثر بشكل اساسي في سياسة التسعير نجد عامل المنافسة و التكلفة.
- كما تم تحليل بيانات الاستبيان و عمل الجداول التكرارية الخاصة بالعوامل الديموغرافية و كذلك حساب معامل الثبات و الصدق للدراسة، و معامل الارتباط و اختبار ما اذا كانت بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي ام لا، اضافة الى اختبار الانحدار المتعدد و اختبار الفرضيات عن طريق اختبار (One-Sample Tes).

خاتمة

من خلال دراستنا السابقة و من خلال ما تطرقنا إليه حول المحاسبة التحليلية و دورها في تحديد سياسة التسعير، يمكننا القول بأن المحاسبة التحليلية تعتبر وسيلة ضرورية لترتيب و تنظيم المعلومات المالية، الاقتصادية و القانونية التي تؤثر على الذمة المالية للفرد و المؤسسة، كما انها تقوم بمعالجة المعلومات بطريقة جيدة و تحليل البيانات، و هي تعتبر أيضا تقنية من التقنيات التي كان التطور الاقتصادي سبباً رئيسياً في بروزها لمساعدة التسيير و تحديد التكاليف و دراستها و كذا حساب التكلفة النهائية لكل وحدة من وحدات الانتاج و بالتالي اتخاذ القرار المناسب من أجل تحسين تسيير المؤسسة و زيادة مردوديتها.

و لعل من أهم التحديات التي تواجه المسيرين في هذا المجال لتحقيق أهداف المؤسسة هي محاولة إيجاد

طرق لضمان التسويق الناجح لمنتجاتها في الأسواق المستهدفة و الذي لا يمكن تحقيقه إلا بوجود المنتج المطلوب بالسعر المناسب، و يعتبر سر نجاح المنتجات في الأسواق يتمثل في قدرة المسيرين على تحديد التوليفة المثلى و المكونة أساساً من عنصر الجودة و السعر، فالجودة قيمة يدركها المستهلك عند استعمال المنتج و يدفعها من خلال السعر، أما بالنسبة للمؤسسة فالجودة تكلفة من الناحية المحاسبية يمكن تغطيتها من خلال سعر البيع، فإذا استطاعت المؤسسة التحكم في تكلفة الجودة المطلوبة سهل عليها تحديد السعر المناسب و بالتالي تكون قد اكتشفت سر التسويق الناجح لمنتجاتها، فمن أجل ضمان المؤسسة مكانتها التنافسية في السوق يجب عليها تحديد سياسة تسعير مناسبة و التي هي عبارة عن اتخاذ بعض الاجراءات و التدابير التي تساعد في تحديد الاسعار المناسبة لمنتجات المؤسسة و هذا ما يضمن للمؤسسة تحقيق الاهداف الاقتصادية.

بالنسبة للإشكالية التي تدور حول الموضوع و المتمثلة في دور المحاسبة التحليلية في تحديد سياسة التسعير فقد أثبتت المحاسبة التحليلية من خلال استعمالها في بعض المؤسسات الاقتصادية دورها في مساعدة المسيرين في اتخاذ قرارات التسيير و خاصة في مجال تحديد الأسعار، و هذا لما تتوفر عليه من خصائص و وظائف واهمية، و قد تبين لنا من خلال الدراسة النظرية و الميدانية السابقة انه بوجود نظام محاسبة تحليلية فعال في المؤسسة يمكن للمسير بناء قاعدة الأسعار و التحكم فيها بشكل دقيق، موضوعي و مرن يسمح له بالتعامل مع مختلف التغيرات و التقلبات كتنغير مستوى التكاليف أو الطلب أو ارتفاع حدة المنافسة، و هذا ما يعطي للمسير مرونة اكبر في تحديد الأسعار المناسبة لمنتجات المؤسسة بغرض نجاح تسويقها و يتيح له الفرصة لاستخدام مختلف الأساليب السعرية لمواجهة المنافسة و بالتالي إمكانية رسم سياسة تسعير ناجحة للمؤسسة الاقتصادية.

كما استخلصنا ان علاقة المحاسبة التحليلية بسياسة التسعير هي علاقة قوية و متكاملة حيث ان تحديد سياسة التسعير يعتمد على وجود نظام فعال للمحاسبة التحليلية.

بعد معالجتنا لمختلف جوانب الموضوع بشقيه النظري و التطبيقي توصلنا الى نتائج خاصة باختبار الفرضيات و نتائج أخرى عامة.

نتائج اختبار الفرضيات

-الفرضية الاولى و التي تمثل اعتبار وجود المحاسبة التحليلية في المؤسسات الاقتصادية أمر ضروري كونها تهدف الي جمع البيانات و تحديد تكلفة كل وحدة من وحدات الانتاج. و هذا من خلال القيام بوظائفها، و تحديد الاعباء و المصاريف التي تتحملها المؤسسة كونها تمتاز بنوع من التعقيد و المتمثل في تمييز العبئ عن بعضها البعض و تحديد الجزء الخاص منها بكل منتج على حدا بغرض تحديد التكلفة النهائية للمنتوج دون زيادة او نقصان، فهذا الامر يتطلب وجود نظام يطبق بطريقة علمية مدروسة، و هذا ما يثبت لنا صحة الفرضية بضرورة وجود المحاسبة التحليلية في المؤسسة.

-الفرضية الثانية و التي تمثل وجود عوامل داخلية تؤثر بشكل أساسي في قرارات التسعير كما توجد كذلك عوامل خارجية مثل عامل المنافسة تؤثر في سياسة التسعير.

من بين العوامل التي تؤثر في سياسة التسعير نجد العوامل الداخلية و العوامل الخارجية، حيث ان العوامل الداخلية يقصد بها العوامل التي تخص المؤسسة و أنشطتها و تستطيع السيطرة عليها و التحكم بها و من بين هذه العوامل نجد عامل الاهداف و التكلفة بنوعها الثابتة و المتغيرة، اما العوامل الخارجية تتمثل في كل من المنافسة، و الطلب، و الظروف الاقتصادية، إضافة الى الموردين، فهذه العوامل كلها تؤثر بشكل اساسي على قرارات التسعير و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

و بهذا نكون قد أجبنا على إشكالية الدراسة و اثبات صحة الفرضيات الفرعية و سنقوم باستنتاج بعض النتائج حول الدراسة.

نتائج الدراسة

من بين النتائج التي استخلصناها حول الموضوع مايلي:

- ظهرت المحاسبة التحليلية كضرورة محاسبية و تقنية كمية تهتم بمجال حساب التكاليف و تحديد التكلفة النهائية لمنتجات المؤسسة الاقتصادية.

- تعتبر المحاسبة التحليلية مهمة في كل المؤسسات الاقتصادية لما تقدمه من معلومات تساعد في عملية اتخاذ القرارات المناسبة.

-تكمّن أهمية محاسبة التكاليف في التحكم في عناصر تكاليف المؤسسة، و غيابها يعني فقدان السيطرة و التحكم فيها.

-تشكل المحاسبة التحليلية بعداً إستراتيجياً للمؤسسة الاقتصادية ، و ذلك من حيث استخدامها في المجال التسعيري و ما يتطلبه من ضبط و ترشيد للتكاليف خاصة في ظل ظروف المنافسة و تقلبات الطلب.

يُمكن التحدي بالنسبة لمسيري المؤسسة الاقتصادية في التحكم في العوامل الداخلية و السيطرة عليها و مراقبة العوامل الخارجية المؤثرة في اتخاذ قرار التسعير.

-اتخاذ قرارات التسعير و تعديل الأسعار يكون بشكل موضوعي و مدروس مبني على معلومات صحيحة و دقيقة و شاملة.

-عند وضع أي سياسة تسعير يجب دراسة الأسواق المستهدفة و تحديد نوعها و التعرف على حجم المنافسة فيها.

-وجود ارتباط قوي بين عبارات المحور الأول والثاني مما يشير الى الاتساق الداخلي بين العبارات.

-من خلال اختبار كولموجروف _سمرنوف استنتجنا ان بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.

-وجود علاقة ارتباط قوية بين المحاسبة التحليلية وسياسة التسعير من خلال استخدام معامل التحديد.

فلاحظ من خلال هذه النتائج التي استخلصناها حول موضوعنا انها تتشابه مع بعض نتائج الدراسات السابقة ومنها التي لا تتشابه معها في أي شكل من الاشكال.

توصيات البحث:

- على المؤسسات الاقتصادية تطبيق نظام المحاسبة التحليلية من أجل الوصول الى نتائج جيدة.
- تطبيق المحاسبة التحليلية على مستوى المؤسسات يساعد على عملية الانتاج و البيع .
- ضرورة وضع الوزارات المعنية قوانين تلزم المؤسسات بتطبيق المحاسبة التحليلية.
- وضع سياسة تسعير مرنة تتكيف مع مختلف الأحوال الاقتصادية السائدة و التغيرات و الانقلابات المختلفة.
- ضرورة تحقيق الاستقرار السعري لمنتجات المؤسسة قدر الإمكان و عند اللزوم تجنب التعديلات الحادة في مستوى الأسعار لتجنب ردة الفعل السلبية للمنافسين و العملاء.

آفاق البحث:

و في الأخير نأمل من خلال هذه الدراسة أن تكون منطلقا لبحوث أخرى في المستقبل تتعلق بمجال المحاسبة التحليلية و سياسة التسعير، لهذا يمكن اقتراح بعض المواضيع لتكون محل دراسة تمكن من استدراك النقائص الموجودة في هذه الدراسة:

- دور الطرق الحديثة للمحاسبة التحليلية في تخفيض التكاليف.
- المحاسبة التحليلية كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية.
- دور عوامل استراتيجية التسعير في الحصة السوقية.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المراجع

1-المراجع باللغة العربية

_ الكتب :

1 باسم الجميلي، سياسة التصنيع في ضوء مقاصد الشريعة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 2006

2 بويعقوب عبد الكريم، المحاسبة التحليلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1998

3 محمد تيسير، عبد الحكيم الرجبي، مبادئ محاسبة التكاليف، دار وائل للنشر والتوزيع، ط5، 2010

4 محمد عبيدات واحمد زامل، سياسات التسعير الحديثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط01، 2010

5 ناصر دادي عدون، محاسبة تحليلية ،تقنيات ومراقبة التسيير، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1994، ط2

6 كمال حسن جمعة الربيعي، سعدون مهدي الساقى، محاسبة التكاليف الصناعية، إثراء للنشر والتوزيع، 2008

_ الأطروحات :

1 جونا ب بلال، دور المحاسبة التحليلية في تحسين الرقابة على الانتاج، "مذكرة مقدمة كجزء من

متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2014

2 زريق عمر، استخدام دورة حياة السلعة في تحديد استراتيجية التسعير،"مذكرة مكملة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير"، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006/2007،

3 -هادفي خالد، دور المحاسبة التحليلية في تحديد سياسة التسعير للمؤسسة الاقتصادية، "مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير"، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2012/2013

4 لخضاري صالح، اشكالية تطبيق نظام المحاسبة التحليلية في المؤسسة، "مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير"، جامعة منتوري-قسنطينة، 2007

_المقالات :

1 -خضال بدر شيت، السياسات التسعيرية واثرها في رضا الزبون، مجلة دورية نصف سنوية، ايار 2014، المجلد السادس، العدد الثاني عشر

2-المراجع باللغة الأجنبية :

أطروحة

1-BOUKSSESSA Souhila kheira, La mise en place d un système de comptabilité analytique dans une entreprise, mémoire de magister, universite d'oran , 2009-2010.

الملاحق

ملحق رقم: 01

إستمارة إستبيان



جامعة أحمد دراية-أدرار

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية



تخصص: مالية المؤسسة

شعبة: مالية و محاسبة

إستمارة إستبيان

نتشرف ان نضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي يشكل جزء من الدراسة التي سيجريها الباحث و اداة لجمع البيانات في إطار اعداد مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة تحت عنوان " دور المحاسبة التحليلية في تحديد سياسة التسعير للمؤسسة الاقتصادية" تحت اشراف الاستاذ 'بلوافي عبد الملك".

إن الهدف من هذا البحث هو دراسة المحاسبة التحليلية كونها احدى الادوات المهمة في عملية التسيير و بيان دورها في تحديد سياسة التسعير و تحقيق اهداف المؤسسة الاقتصادية.

و سوف تزودنا ارائكم حول هذا الموضوع بتحقيق اهداف البحث ، فنرجو منكم التكرم بالمساعدة في اتمام هذه الدراسة و ذلك بالاجابة على الاسئلة المرفقة في الاستبيان بكل دقة. علما بأن اجابتم ستعامل بسرية تامة ، و ان هذه المعلومات لا تستخدم الا لغرض البحث العلمي و نشكركم على حسن التعامل معنا

الطالبتين: بوندارة خيرة- بكة صالحة

ضع إشارة (X) في الخانة المناسبة

الجزء الاول : الجانب القانوني و التنظيمي للمؤسسة

1. اسم المؤسسة:.....

2. مكان العمل(الولاية):.....

3. الملكية :

عامة

خاصة

مشتركة

4. المؤهل العلمي:

لسانس

دبلوم مهني

دكتوراه

ماستر

5. المستوى الوظيفي:

مسيّر

مدير

موظف

رئيس مصلحة

6. نوع النشاط الممارس في المؤسسة :

صناعي

تجاري

خدمي

7. عدد العمال في المؤسسة :

10 الى 49 عامل

1 الى 9 عمال

اكبر من 500 عامل

50 الى 499 عامل

الجزء الثاني: معلومات حول الموضوع

الرجاء وضع علامة (X) أمام الخانة المناسبة حسب رأيكم .

أولاً: المحاسبة التحليلية في المؤسسة.

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تعتبر قياس التكلفة الهدف الرئيسي للمحاسبة التحليلية					
2	تعد اهداف المحاسبة التحليلية وسلية لضمان الرقابة					
3	تهدف محاسبة التكاليف الى جمع البيانات و تحديد تكلفة كل وحدة من وحدات الانتاج					
4	تلعب المحاسبة التحليلية دورا مركزيا في مسار تسيير المؤسسة					
5	تسمح بفتح المجال لمراقبة المسؤوليات على المستوى التنفيذي و مستوى الادارة					
6	تستعمل المحاسبة التحليلية للتخطيط و قياس التوقعات المستقبلية					
7	تتجلى اهمية المحاسبة بضرورة القيام بنظام مراقبة لاكتشاف الخطر					
8	يؤدي تحليل النتيجة و تفسيرها الى توضيح الاسباب التي ادت اليها					

ثانياً: العوامل المؤثرة في سياسة التسعير و طرق التسعير

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
1	تؤثر في سياسة التسعير عوامل داخلية و اخرى خارجية					
2	تنشأ داخل المؤسسة عوامل داخلية يمكن السيطرة عليها عند تحديد الأسعار					
3	يمثل تحديد التكاليف من العوامل الداخلية الذي يؤثر بشكل اساسي على قرارات التسعير.					
4	من العوامل التي تساعد في تحديد اسعار المنتجات هي الخبرة المتراكمة					
5	طبيعة السوق و الطلب يعتبر من العوامل الخارجية المؤثرة في قرارات التسعير					
6	من بين العوامل الخارجية المؤثرة في سياسة التسعير نجد عامل المنافسة					
7	يعتبر الموردون عنصرا أساسيا في تحديد سعر اي سلعة او خدمة تقدمها المؤسسة					
8	من بين طرق التسعير نجد التسعير على اساس التكلفة و هي من أبسط الطرق					
9	التسعير على اساس الطلب يعتبر من بين طرق التسعير					
10	ان طلب المستهلك على سلعة او خدمة يمثل قدرته و رغبته في الشراء باسعار مختلفة					

ملحق رقم: 02

مخرجات spss

1. الجداول التكرارية للعوامل الديموغرافية

الملكية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid عامة	10	27,8	27,8	27,8
خاصة	23	63,9	63,9	91,7
مشتركة	3	8,3	8,3	100,0
Total	36	100,0	100,0	

المؤهل العلمي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid دبلوم مهني	22	61,1	61,1	61,1
ليسانس	6	16,7	16,7	77,8
ماجستير	7	19,4	19,4	97,2
دكتوراه	1	2,8	2,8	100,0
Total	36	100,0	100,0	

المستوى الوظيفي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid مدير	1	2,8	2,8	2,8
مدير	5	13,9	13,9	16,7
رئيس مصلحة	4	11,1	11,1	27,8
موظف	26	72,2	72,2	100,0
Total	36	100,0	100,0	

نوع النشاط

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid صناعي	15	41,7	41,7	41,7
تجاري	18	50,0	50,0	91,7
خدمي	3	8,3	8,3	100,0
Total	36	100,0	100,0	

دد العمال

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1الى9عمال	14	38,9	38,9	38,9
10الى49عامل	9	25,0	25,0	63,9
50الى499عامل	13	36,1	36,1	100,0
Total	36	100,0	100,0	

2. معامل الثبات و الصدق

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,653	10

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,691	8

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,793	18

3. المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لعبارات المحورين

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
تعتبر قياس التكلفة الهدف الرئيسي للمحاسبة التحليلية	36	4,33	,828
تعد اهداف المحاسبة وسيلة لضمان الرقابة	36	4,28	,779
تهدف محاسبة التكاليف الى جمع البيانات وتحديد تكلفة كل وحدة من وحدات الانتاج	36	4,00	,828
تلعب المحاسبة التحليلية دورا مركزيا في مسار تسيير المؤسسة	36	4,19	,710
تسمح بفتح المجال لمراقبة المسؤوليات على المستوى التنفيذي ومستوى الادارة	36	4,03	,774
تستعمل المحاسبة التحليلية للتخطيط وقياس التوقعات المستقبلية	36	3,92	,874
تتجلى اهمية المحاسبة بضرورة القيام بنظام مراقبة لاكتشاف الخطر	36	3,61	,964
يؤدي تحليل النتيجة وتفسيرها الى توضيح الاسباب التي ادت اليها	36	3,86	1,125
Valid N (listwise)	36		

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
تؤثر في سياسة التسعير عوامل داخلية واخرى خارجية	36	3,89	,887
تنشأ داخل المؤسسة عوامل داخلية يمكن السيطرة عليها عند تحديد الاسعار	36	3,89	,854
يمثل تحديد التكاليف من العوامل الداخلية الذي يؤثر بشكل اساسي على قرارات التسعير	36	3,89	,919
من العوامل التي تساعد في تحديد اسعار المنتجات هي الخبرة المتراكمة	36	3,81	,951
طبيعة السوق والطلب يعتبر من العوامل الخارجية المؤثرة في قرارات التسعير	36	3,67	1,195
من بين العوامل الخارجية المؤثرة في سياسة التسعير نجد عامل المنافسة	36	4,06	1,040
يعتبر الموردون عنصرا اساسيا في تحديد سعر أي سلعة او خدمة تقدمها المؤسسة	36	3,72	,779
من بين طرق التسعير نجد التسعير على اساس التكلفة وهي من ابسط الطرق	36	3,72	,882
التسعير على اساس الطلب يعتبر من بين طرق التسعير	36	3,64	1,018
ان طلب المستهلك على سلعة او خدمة يمثل قدرته ورغبته في الشراء باسعار مختلفة	36	3,56	,998
المحاسبة التحليلية في المؤسسة	36	4,03	,488
العوامل المؤثرة في سياسة التسعير وطرق التسعير	36	3,78	,472
Valid N (listwise)	36		

4. معامل الارتباط بيرسون

Correlations

		المحاسبة التحليلية في المؤسسة	العوامل المؤثرة في سياسة التسعير وطرق التسعير
المحاسبة التحليلية في المؤسسة	Pearson Correlation	1	,626**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	36	36
العوامل المؤثرة في سياسة التسعير وطرق التسعير	Pearson Correlation	,626**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	36	36

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

5. التوزيع الطبيعي

Descriptives

		Statistic	Std. Error
المحاسبة التحليلية في المؤسسة	Mean	4,03	,081
95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	3,86	
	Upper Bound	4,19	
	5% Trimmed Mean	4,04	
	Median	4,00	
	Variance	,238	
	Std. Deviation	,488	
	Minimum	3	
	Maximum	5	
	Range	2	
	Interquartile Range	1	
	Skewness	-,268	,393
	Kurtosis	,038	,768

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
المحاسبة التحليلية في المؤسسة	,120	36	,200 [*]	,982	36	,802

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		المحاسبة التحليلية في المؤسسة
	N	36
Normal Parameters ^{a,b}	Mean	4,03
	Std. Deviation	,488
	Most Extreme Differences	
	Absolute	,120
	Positive	,067
	Negative	-,120
	Test Statistic	,120
	Asymp. Sig. (2-tailed)	,200 ^{c,d}

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

c. Lilliefors Significance Correction.

d. This is a lower bound of the true significance.

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	df	Sig.
العوامل المؤثرة في سياسة التسعير وطرق التسعير	,117	36	,200 [*]	,959	36	,197

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		العوامل المؤثرة في سياسة التسعير وطرق التسعير
	N	36
Normal Parameters ^{a,b}	Mean	3,78
	Std. Deviation	,472
	Most Extreme Differences	
	Absolute	,117
	Positive	,098
	Negative	-,117
	Test Statistic	,117
	Asymp. Sig. (2-tailed)	,200 ^{c,d}

- a. Test distribution is Normal.
b. Calculated from data.
c. Lilliefors Significance Correction.
d. This is a lower bound of the true significance.

6. تحليل التباين الاحادي (one way anova) ANOVA

Descriptives								
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
المحاسبة التحليلية في المؤسسة	1	3,75	4	4
مدير	5	4,15	,609	,272	3,39	4,91	4	5
مستير	4	3,91	,504	,252	3,10	4,71	4	5
رئيس مصلحة	26	4,03	,485	,095	3,84	4,23	3	5
موظف	36	4,03	,488	,081	3,86	4,19	3	5
Total								
العوامل المؤثرة في سياسة التسعير وطرق	1	3,70	4	4
التسعير	5	3,74	,422	,189	3,22	4,26	3	4
مدير	4	4,00	,392	,196	3,38	4,62	4	4
مستير	26	3,76	,507	,099	3,56	3,97	3	5
رئيس مصلحة	36	3,78	,472	,079	3,62	3,94	3	5
موظف								
Total								

ANOVA						
		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
المحاسبة التحليلية في المؤسسة	Between Groups	,212	3	,071	,278	,841
	Within Groups	8,135	32	,254		
	Total	8,347	35			
العوامل المؤثرة في سياسة التسعير وطرق	Between Groups	,216	3	,072	,304	,822
التسعير	Within Groups	7,594	32	,237		
	Total	7,810	35			

7. اختبار الانحدار المتعدد

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,626 ^a	,392	,374	,374

a. Predictors: (Constant), المحاسبة التحليلية في المؤسسة

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	3,060	1	3,060	21,906	,000 ^b
Residual	4,750	34	,140		
Total	7,810	35			

a. Dependent Variable: العوامل المؤثرة في سياسة التسعير وطرق التسعير

b. Predictors: (Constant), المحاسبة التحليلية في المؤسسة

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients	t	Sig.
1 (Constant)	1,345	,525	2,562	,015
المحاسبة التحليلية في المؤسسة	,605	,129	4,680	,000

a. Dependent Variable: العوامل المؤثرة في سياسة التسعير وطرق التسعير

8. اختبار (One-Sample Test)

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
المحاسبة التحليلية في المؤسسة	49,486	35	,000	4,028	3,86	4,19
العوامل المؤثرة في سياسة التسعير وطرق التسعير	48,055	35	,000	3,783	3,62	3,94

ملحق رقم: 03

مؤسسات الدراسة

قائمة المؤسسات الخاصة بالدراسة

عدد الاستثمارات الموزعة	اسم المؤسسة
07	مصنع الاسمنت سيدي موسى ادرار
04	مؤسسة قسمية للترقية العقارية
04	المؤسسة العمومية الاقتصادية شركة ذات اسهم حديد ادرار
08	شركة ايباش للاشغال العامة
13	الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز
02	مؤسسة توات للحلول العامة
04	مصنع حليب ادرار

دور المحاسبة التحليلية في تحديد سياسة التسعير للمؤسسة الاقتصادية

The role of analytical accounting in determining pricing policy

Par : BOUTADARA Kheyra, BEKKA Saliha

Director : BELOUAFI Abdelmalik

المخلص

تهدف دراستنا الى تسليط الضوء على نظام مهم و أساسي في الحياة الاقتصادية و هو نظام المحاسبة التحليلية و دورها في تحديد سياسة التسعير للمؤسسة الاقتصادية و ذلك من خلال التطرق الى المحاسبة التحليلية أو ما يسمى بمحاسبة التكاليف و معرفة العلاقة التي تربطها بالمحاسبة العامة التي تعتبر هي المصدر الاساسي لها، كما أننا سنحاول التعرف على سياسة التسعير و العوامل التي تؤثر فيها و علاقتها بالمحاسبة التحليلية.

حيث تسعى جميع المؤسسات الاقتصادية مهما كان نوعها و حجمها إلى تحقيق نتائج جيدة و تحقيق الأهداف المرجوة من خلال إستخدامها الأمثل للموارد الاقتصادية و محاولة إيجاد طرق لضمان التسويق الناجح لمنتجاتها في الأسواق المستهدفة وذلك و بتحديد سياسات مناسبة و أهمها سياسة التسعير و المعبرة عن إتخاذ إجراءات تساعد في عملية تحديد السعر المناسب للمنتجات .

فهذه الإجراءات تتطلب وجود نظام للمحاسبة التحليلية حيث أن لها دور مهم و أساسي في تسيير المؤسسة الاقتصادية و من خلال تحديد تكاليف منتجاتها و تحليل البيانات بكل دقة و موضوعية ، و عليه يمكن بناء القاعدة الأساسية للأسعار و تحديد سياسة التسعير المناسبة لها مما يضمن لها تعزيز مكانتها التنافسية.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة التحليلية - المؤسسات الاقتصادية - التكاليف - سياسة التسعير - إتخاذ القرار

Abstract

Our study aims to highlight an important and fundamental system of life which is the analytical accounting system and its role in determining the policy of the economic institution and through dealing with analytical accounting or the so called cost accounting and the knowledge of the relationship between it and the general accounting which is the main source of it and we will try to know the pricing policy and the factors and their relationship to analytical accounting.

Whereat all economic institutions of all types and sizes seek to achieve good results and achieve the desired objectives through the use of optimal economic resources and try to find ways to ensure the successful marketing of their products in the target markets by determining appropriate policies, the most important of which is the pricing policy, determine the appropriate price for products.

These procedures require a system of analytical accounting as it plays an important rol in the management of the economic institution by determining the cost of its product and analyzing the data with utmost accuracy and objectivity, therfor it is possible to build the basic rule of prices and determine the appropriate pricing policy to ensure that it's competitive position.

Key words : Analytical accounting – Economic institutions – Pricing policy – The costs – Making decision.